جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان:علوم اقتصادية،علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة:علوم اقتصادية

التخصص:اقتصاد دولي

من إعداد الطالبتين:

محمد دحمان لويزة.

عبدلي هجيرة

بعنوان:

دراسة تحليلية وتقييميه لأثر المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية والجزائرية الإفريقية على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من:2005 إلى 2019

إشراف: أ. د.حاجي فطيمة

السنة الجامعية:2022/2021

شكر وعرفان

الحمد و الشكر لله الذي أمدنا بالقوة و العزيمة لنعود إلى مقاعد الدراسة بعد انقطاع طويل و نكمل هذا العمل و نسير إلى طريق الصواب .

و مصداقا لقوله صلى الله عليه و سلم : "من لم يشكر الناس لم يشكر الله و من أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فأدعو له"

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان و العرفان إلى الأستاذة المشرفة : *حاجي فاطمة* على قبولها الإشراف على هذا العمل المتواضع و توجيهاتها القيمة وآراءها السديدة و نصائحها المهمة و أخلاقها العالية التي طالما تميز بها موظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة برج بوعريريج ،فلها ولهم منا عما كامل العرفان و صادق الشكر.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الذين درّسونا خلال المشوار الدراسي في الماستر كل واحد باسمه والى من مد إلينا يد العون على انجاز هذه المذكرة.

و تحية وشكر إلى كافة طلبة دفعة ماستر اقتصاد دولي للموسم الجامعي

. 2022/2021

و وأتمنى لهم حياة موفقة بإذن الله.

إهداء

"محمد دحمان لويزة

إلى من ربياني على حب الفضيلة وذم الرذيلة،ومنحاني دعاءهما

ورضاءهما ،أطال الله في عمرهما ،والدي العزيزان

إلى من نفث في روحي حب العلم والعمل ،وبدعمه لم يبخل زوجي

العزيز وأبنائي الأعزاء والى من عرفت معهم معنى الحياة إخوتي وأخواتي

إلى أساتذتي في الجامعة الذين أخذنا منهم الكثير ،والى كل من ساندني

بهذا المشوار .

والى زميلتي التي شاركتني هذا العمل (عبدلي هجيرة)

اهدي لكم ثمرة جهدي لكم جميعا

إهداء

"""عبدلي هجيرة"

إلى اعز الناس وأقربهم إلى قلبي ،والدتي ووالدي العزيز ،اللذان كانا عونا وسندا لي ،ومنحاني دعائهما ورضاهما ومن قال الحق فيهما:{اخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا}.صورة الإسراء الآية 24.

حفظهما الله وأدمهما ذخرا وتاجا على رأسي .

إلى من ساندني ويسر لي الصعاب زوجي العزيز ،لوقوفه وتشجيعه المستمر لي .

إلى من كانوا لي سندا في الحياة وتقاسموا معي الآهات والأنات أختي وأخوتي الأعزاء .

إلى أساتذتي الذين غمروني بالنصيحة والإرشاد،والى كل من علمني حرفا والى زميلتي التي شاركتني هذا العمل .

إلى كل هؤلاء اهديهم هذا العمل المتواضع ،سائلة من الله تعالى أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه

فهرس المحتويات

الفهــرس

العنــوان	الصفحة
اهداء	I
شكر والتقدير	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	IV
قائمة الاشكال	IIV
مقدمة عامة	أ-ذ
الفصل الأول: الاطار النظري للعلاقات الجزائرية الأوروبية و العلاقات الجزائرية الافريقية	01-41
تمهيد	01
المبحث الأول:لمحة عن العلاقات الجزائرية الأوروبية من التعاون الى الشراكة	02
المطلب الأول:العلاقات الجزائرية الأوروبية في اطار اتفاقية التعاون 1976	02
المطلب الثاني:العلاقات الجزائرية الأوروبية في اطار اتفاقية الشراكة 1995	06
المطلب الثالث:منطقة التجارة الحرة الأوروبية	15
المبحث الثاني: لمحة عن العلاقات الجزائرية الافريقية	24
المطلب الأول:العلاقات الجزائرية الإفريقية بعد الاستقلال	24
المطلب الثاني:منطقة التجارة الحرة الإفريقية	28
المطلب الثالث:اهم المشاريع الاستثمارية الجزائرية في افريقيا	38
خلاصة الفصل الاول	41
الفصل الثاني: تحليل آثر المبادلات التجارية بين كل من الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي على رصيد ميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005- 2019	42-86
تمهيد	45
المبحث الأول: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005- 2019	46
المطلب لأول: تطورحجم الصادرات و الواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2019	46
المطلب الثاني: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005- 2019	53
المبحث الثاني: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2005 - 2019	60
المطلب الأول: تطور حجم الصادرات و الواردات الجزائرية مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2005 – 2019	59
المطلب الثاني: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2005- 2019	65
خلاصة الفصل الثاني	66
الخاتمة	76
قائمة المراجع	80
الملخص	84

فهرس المحتويات

- **قائمة الجداول**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور قيمة الواردات بين الجزائري و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005_2019	46
02	تطور الصادرات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005_2019.	48
03	أهم المنتجات المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2019	54
04	أهم المنتجات المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005 - 2019.	55
05	رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005 - 2019	54
06	تطور قيمة الواردات بين الجزائر و الاتحاد الإفريقي خلال الفترة (2005_2019).	59
07	تطور قيمة الصادرات بين الجزائر و الاتحاد الإفريقي خلال الفترة للفترة2005_2019	60
08	رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2005 - 2019	68

- **قائمة الاشكال**

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الواردات الجزائرية من أهم الشركاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005 – 2019	49
02	الصادرات الجزائرية إلى أهم الشركاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005 - 2019	50
03	رصيد الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005 إلى 2019	55
04	الواردات الجزائرية من أهم الشركاء التجاريين في الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2005 – 2019	61
05	الصادرات الجزائرية إلى أهم الشركاء التجاريين في الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2005 - 2019	62
06	رصيد الميزان التجاري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2005 - 2019	66

مقدمــة عامــة

تلعب المبادلات التجارية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، حيث توفر للاقتصاد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الاستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه، من فائض من السلع و الخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، تعتبر العمليات الاقتصادية سواء الوطنية أو الدولية محركا أساسيا لنشاط المبادلات التجارية، فالتجارة ما هي إلا مجموعة من العلاقات التي تربط بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين و الأعوان الاقتصاديين الغير مقيمين و ذلك في مختلف دول العالم.

وتعتبر المبادلات التجارية بمثابة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية، وأداة تعكس الواقع الحالي لهياكل اقتصادية وإنتاجية للدول النامية ومدى استقلالها أو تبعيتها للدول المتقدمة، كما يمكن تقيمها على أنها الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول المختلفة، بحيث تتيح للمحافظة على توازن الميزان التجاري لها.

إن توجه العالم للتحرير المبادلات التجارية ضمن معايير و أساليب المنظمة العالمية للتجارة في إطار حرية تدفق السلع و الخدمات، و كذلك الأفراد و رؤوس الأموال، جعل بعض الأقاليم الدولية تربط اقتصاداتها بدول أخرى سواء اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، وفي هذا الإطار قامت الجزائر بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002، كما قامت بالانضمام إلى الاتحاد الإفريقي الذي جاء بأهداف أوسع عن سابقته، محاولا الاستجابة لمتطلبات البيئة الداخلية و الخارجية للقارة الأفريقية، حيث قام برسم سياسات و تحديد أهداف تصبوا من خلالها لتحقيق تكامل واندماج وقام باستحداث هياكل وآليات وسخر جهودا لذلك بغية تحقيق أهدافها بالوصول إلى منطقة التبادل الحر مع البلدان المتوسطية ،حيث دشنت إفريقيا سنة 2021 بإطلاق اكبر تجمع اقتصادي و هو اتفاقية منطقة التجارة الحرة ،حيث حاولت الجزائر إيجاد مكان لها في هذا الفضاء، فكان الانضمام الرسمي للجزائر يوم 15 ديسمبر 2019 بالعاصمة الغانية أكرا.

مقدمــة عامــة

أولا: إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما تأثير المبادلات التجارية بين كل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي من جهة و الجزائر و الاتحاد الإفريقي من جهة أخرى على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 2005 إلى 2019 "

ثانيا: الأسئلة الفرعية

– ما طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ؟

– ما طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الإفريقي ؟

– ما هي انعكاسات المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2005–2019؟

– ما هي انعكاسات المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2005–2019؟

–ماهي أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المبادلات التجارية الجزائرية مع كل من الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي ؟

– ثالثا: الفرضيات

للإجابة على التساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

– يعتبر تنويع الإنتاج و زيادة المبادلات، من أهم دوافع الجزائر لإقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

– يعتبر البحث عن أسواق قريبة و بتكلفة أقل، والقضاء على التبعية الأوروبية من أهم دوافع الجزائر إلى إقامة شراكة مع الاتحاد الإفريقي.

–سجل رصيد الميزان التجاري مع الاتحاد الاوروبي عجز خلال الفترة 2010–2019.

سجل رصيد الميزان التجاري مع الاتحاد الافريقي فائض خلال الفترة 2010–2019.

– تعتبر قواعد المنشأ، و إقصاء الموارد الزراعية، من بين أهم المشاكل التي تواجهها الجزائر في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي من جهة، كما تعتبر البنية التحتية أهم التحديات التى تواجهها الجزائر مع الاتحاد الإفريقي من جهة أخرى.

رابعا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة، وتحليل وتقييم اثر المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، والمبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الإفريقي على الميزان التجاري للفترة من2005 إلى 2019.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف من خلال تناولنا هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف هي كالآتي:

– تقديم إطار نظري مناسب، يوضح مسيرة الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي، و كذا الشراكة مع الاتحاد الإفريقي.

– معرفة مدى تحقيق أهداف الشراكة الجزائرية الاورو متوسطية ،وكذا الشراكة ضمن المنطقة الحرة الإفريقية.

– محاولة الإحاطة بموضوع المبادلات التجارية، وتأثيره على الميزان التجاري الجزائري.

– محاولة معرفة مكانة الجزائر في التجارة العالمية، ومساواتها مع التكتلات الاقتصادية الدولية وهذا بعد المصادقة على منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية.

– تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري، في ظل الشراكة الأورو متوسطية وكذا الشراكة ضمن المنطقة الحرة الإفريقية.

–إبراز أهمية التوجه الجزائري، نحو الشراكة ضمن منطقة التبادل الحر الإفريقي.

–استكشاف الفرص المستقبلية ،وتثمينها فيما يخص المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

– إحساسنا بأهمية هذا الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، بصفة عامة، وقطاع التجارة الخارجية ، والميزان التجاري بصفة خاصة.

– الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالمبادلات التجارية، وخاصة وأنها في صميم تخصصنا، و كذلك الميزان التجاري.

– يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة، حيث يستقطب اهتمام كافة المختصين في قطاع المبادلات التجارية و تحليل الميزان التجاري، خاصة الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الإفريقي .

– سابعا: منهج البحث

اعتمدنا من خلال دراستنا لموضوع البحث بمجموعة من المناهج نذكرها:

– **المنهج الوصفي:** تطرقنا إلى المسار التاريخي للشراكة الجزائرية الأورو متوسطية واتفاقية الانضمام إلى المنطقة الحرة الإفريقية.

– **المنهج التحليلي:** تطرقنا فيه إلى تحليل الجداول وإحصائيات المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية من جهة ،و المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الإفريقي من جهة أخرى للفترة من 2005 إلى 2019 ،وتأثيرها على الميزان التجاري من حيث الصادرات والواردات.

ثامنا: الدراسات السابقة

1 – **دراسة ياسين بوضياف:** انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه، بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2018/2017.

هدفت هذه الدراسة إلى قيام عدد من الدول الأوروبية، من إنشاء التكتل الأوروبي كرد فعل على السياسة الأمريكية، التي حاولت الهيمنة على المنطقة في ظل بروز الأحادية القطبية بزعامتها، فكانت من نتائج التكتل السيطرة على حوض المتوسط بسياسات مختلفة.

وكانت نتائجها إن اتفاقية الشراكة مع الجزائر، وواقع ذلك على الاقتصاد الجزائري، إما ما يؤخذ على هذه الشراكة التي أفرزت عدم التوازن بين الكفتين من خلال المبادلات التجارية.

2-**دراسة "ناصر بوقرة و تيفالي بن يونس:** التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، مجلة دفاتر بوداكس، مجلد 10، العدد01 ،سنة 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التجارة الخارجية في الجزائر، والعمل على تحليل تطور حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ،في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، و التعرف على أهم التحديات التي تعيق التجارة الخارجية، كما أسفرت نتائج هذه الدراسة أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ،عرفت تطوراً كبيرا، تمثلت في زيادة حجم الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي، و توصلت الدراسة أيضاً إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يخلو من التنويع، وأن تحرير التجارة الخارجية يتطلب وجود مؤسسات اقتصادية ناجعة ومؤهلة للمنافسة.

3-دراسة لزهاري زواويد يمينة مفاتيح": المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد" تحديات الحاضر، ورؤى المستقبل، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد:09 العدد:05 السنة 2020

هدفت هذه الدراسة إلى دور الجزائر في دعم و تطوير الاقتصاد الإفريقي، من خلال المشاريع الاستثمارية التي بادرت إليها الجزائر في ظل شراكة التنمية الإفريقية "نيباد"، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها، أن المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية هي مشاريع واعدة يمكن أن تفيد الجزائر مستقبلا ،إذا تم استغلالها بصورة جيدة.

4- **دراسة ياسين شكيمة:** دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا رؤية مستقبلية، يوم دراسي، جامعة حمة لخضر ، الوادي، ديسمبر 2018.

هدفت هذه المداخلة إلى إبراز دور الجزائر في تشجيع توجه الوحدة والتكامل الإفريقي على كل المستويات، ومحور التكامل الاقتصادي على وجه الخصوص، نتائجها تمثلت في أن المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر، تعبر عن رؤية واضحة المعالم للتكامل في القارة الإفريقية بدأت معالمها مع استقلال دول القارة وتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية.

5-MESBAHI Fatima Zahra. Les échanges commerciaux entre l'Algérie et l'Union – Européenne, Revue de l'économie financière et des affaires, Université Boubacar Belgacem de Tlemcen, Volume3./ Numéro 4/ jan/ Année2020 .

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نظريات التجارة الدولية على أنها حل التحقيق أقصى قدر من رفاهية الأمة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أهمها: أن التجارة الخارجية تتميز حاليا من خلال الاتفاقات الإقليمية، أومن خلال الاتفاقات الثنائية، ويجب على الجزائر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تحتاج إليها، واستيراد السلع الرأسمالية من أوروبا.

– غير أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في التالي:

1–عن الدراسة الأولى: تناولت دراستنا اثر المبادلات التجارية الأورو جزائرية على الميزان التجاري خلال الفترة 2005–2019، حيث هدفت إلى معرفة واقع الصادرات والواردات الجزائرية ،من والى الاتحاد الأوروبي، أما نتائج فكان يجب على الجزائر لكي تنافس دول الاتحاد الأوروبي، أن تقوم بعدة تحديات.

أما الدراسة الأولى تناولت انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائي، حيث هدفت إلى قيام عدد من الدول الأوروبية من إنشاء التكتل الأوروبي كرد فعل على السياسة الأمريكية، وكانت نتائجها أن اتفاقية الشراكة مع الجزائر وواقع ذلك على الاقتصاد الجزائري، أما ما يؤخذ على هذه الشراكة التي ،أفرزت عدم التوازن بين الكفتين من خلال المبادلات التجارية.

2– الدراسة الثانية:

تناولنا في دراستنا المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي للفترة من 2005 إلى 2019 و لكن هذه الدراسة تناولت التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، فيظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وواقع التجارة الخارجية في الجزائر، والعمل على تحليل تطور حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فيظل اتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية للفترة من 2006 إلى 2017 ،حيث أسفرت نتائج هذه الدراسة أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ،عرفت تطوراً كبيرا تمثلت في زيادة حجم الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي، وتوصلت الدراسة أيضا ًإلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يخلو من التنويع.

3- الدراسة الثالثة:

اختلفت دراستنا عن هذه الدراسة في كون نحن تناولنا تحليل للميزان التجاري الجزائري من خلال الواردات و الصادرات من والى الاتحاد الإفريقي، أما هذه الدراسة تناولت ،المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة فيظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد" تحديات الحاضر ورؤى المستقبل.

4- الدراسة الرابعة:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجزائر في تشجيع التوجه نحو الوحدة والتكامل الإفريقي ،على كل المستويات، و هي تعبر عن رؤية مستقبلية، أما دراستنا فتناولت واقع العلاقات الاقتصادية الجزائرية –الإفريقية ،الحالية والتحديات التي ستواجهها من أجل إنجاح منطقة التجارة الحرة الإفريقية

5- الدراسة الخامسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نظريات التجارة الدولية، على أنها حلا لتحقيق أقصى قدر من رفاهية الأمة، حيث وصلت إلى أن التجارة الخارجية تتميز حاليا من خلال الاتفاقات الإقليمية، أو من خلال الاتفاقات الثنائية ويجب على الجزائر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تحتاج إليــها، واستيراد السلــع الرأسمالية من أوروبا، أي أنـها تنـاولت الجانب النظري مـن الشراكة الأورو متوسطية، غير أن في دراستنا نتعرض إلى اثر المبادلات التجارية الجزائرية على الميزان التجاري (صادرات و واردات) سواء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي او الشراكة مع الاتحاد الإفريقي، للفترة من2005 إلى 2019 كون الدراسة حديثة.

تاسعا: هيكل الدراسة

ولأهمية الموضوع، وطبيعة العنوان، ولإعطاء هذه الدراسة حقها من الإحاطة تم هيكلة هذه المذكرة في الفصليين التاليين:

الفصل الأول: الإطار النظري للعلاقات الجزائرية الأوروبية و العلاقات الجزائرية الإفريقية حاولنا التطرق في هذا الفصل إلى أهم نقاط الشراكة الجزائرية في ما يخص المبادلات التجارية و ذلك من خلال مبحثين ،حيث تناولنا في المبحث الأول لمحة عن العلاقات الجزائرية الأوروبية من التعاون

إلى الشراكة ، وفي المبحث الثاني نعرض لمحة عن العلاقات الجزائرية الإفريقية، أما الفصل الثاني فتناولنا تحليل أثر المبادلات التجارية الجزائرية الأوروبية والجزائرية الإفريقية على الميزان التجاري الجزائري.

حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، لمعرفة تطور الميزان التجاري الجزائري سواء في علاقته الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي أو مع الاتحاد الإفريقي حيث في المبحث الأول تناولنا تحليل واقع الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي للفترة من 2005 إلى 2019، أما في المبحث الثاني فتناولنا فيه تحليل واقع الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة من 2005 إلى 2019.

الفصل الأول

الإطار النظري للعلاقات الجزائرية الأوروبية، و

العلاقات الجزائرية الإفريقية

3DLAT.COM

الفصل الأول

تمهيد:

لقد شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية جمعت بين الدول المتقدمة مع الدول النامية، تختلف في خصائصها وسماتها عن الصيغة التقليدية، ويرجع إنشاء هذه التكتلات بسبب تفاوت الدول من حيث الميزات الطبيعية والمكتسبة لديها والدخول في فضاءات اقتصادية أوسع لتحقيق طموحاتها التنموية.

وحتى لا تبقى الجزائر بمعزل عن التهميش العالمي والتغيرات الاقتصادية والسياسية، سارعت الى ترسيخ علاقاتها من خلال إقامة اتفاقيات دولية التي ترتكز على التبادل التجاري, من بينها الاتحاد الأوروبي, وكذا الاتحاد الافريقي.

ترتكز هذه الاتفاقيات على العلاقات التجارية، وكذا الأهداف الإقليمية وإيجاد صيغة للتعاون بين الطرفين في إنشاء مناطق الحرة للتجارة.

وعلى هذا الأساس قسمنا فصلنا هذا الى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول، لمحة عن العلاقات الجزائرية الأوروبية من التعاون الى الشراكة، و في المبحث الثاني تناولنا لمحة عن العلاقات الجزائرية الإفريقية.

المبحث الأول: لمحة عن العلاقات الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة

لمعرفة العلاقات الجزائرية الاوروبية، يتوجب علينا تناول الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين ابتداء من اتفاقية التعاون الاقتصادي سنة 1976، إلى غاية اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 2002، ودخولها حيز التنفيذ سنة 2005.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار اتفاقية التعاون 1976

لم توقع الجزائر اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعلته تونس والمغرب 1969، بل انتظرت لسنة 1976 لتدمج مع البلدان المتوسطية عقد اتفاقية تعاون مع الأوروبيين، وذلك لان العلاقات الجزائرية لأوروبية طبعتها الخصوصية منذ أواخر الخمسينات، فالاقتصاد الجزائري كان جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الأوروبي على غرار كل الولايات الفرنسية المسمات ولايات ما وراء البحار،[1]حيث تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول منتجات الطرفية إلى أسواقها بكل حرية ووفق شروط تفضيلية.

لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا، رفض متابعة منح أفضليات للصادرات الجزائرية التّي كانت تلقاها من المجموعة الأوروبية ،[2] وهو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في اطار السياسة المتوسطية الشاملة التّي تبنتها المجموعة، وبهذا وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976 والتي دخلت حيز التنفيذ 1978، حيث اتسمت بالصبغة التجارية مدعومة ببروتوكولات مالية تتجدد بصفة دورية كل5 سنوات.[3]

أولا: المحاور الأساسية للاتفاقية

---

[1]مراد حجاج . العلاقات الجزائري الأوروبية من اتفاقيات التعاون المشروط إلى اتفاقيات الشراكة الموسعة: الواقع واستشراف المستقبل . المجلة الجزائرية للأمن والتنمية . جامعة محمد بوقرة . بومرداس .المجلد09 . العدد16. 2020 . ص 258.

[2]إبراهيم بوجلخة . دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية . رسالة ماجيستير. تخصص اقتصاد دولي . جامعة محمد خيضر بسكرة . 2013/2012 ص 158 .

[3] صالح فلاحي . الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو جزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة . مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول :آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة سطيف . 13 .14 نوفمبر 2006 . ص 05.

يحتوي اتفاق التعاون بين المجموعة الأوروبية والجزائر ،على ثلاث محاور أساسية وهي كما يلي:

1- على المستوى التجاري:

تم منح امتيازات للصادرات الجزائرية للدخول إلى سوق المجموعة الأوروبية، باستثناء المنتجات الزراعية التّي كانت تخضع لنظام الحصص، كما استفادت الجزائر علاوة على ذلك، التفضيلات التجارية منذ عام 1971 من قبل الاتحاد الأوروبي للبلدان النامية في إطار النظام المعمم للأفضلية التعريفية للأونكتاد، باستثناء قاع المنسوجات والملابس التّي منحت تخفيضات ب (20%) بالمائة من الحقوق الجمركية، أمام المنتجات الصناعية الأخرى فقد استفادت بالإزالة التامة للحقوق الجمركية والدخول برية للسوق الاوروبية.[1]

2- على المستوى التعاون الاقتصادي والمالي:

تم تمويل مختلف المشروعات وبرامج التعاون عن طريق بروتوكولات خماسية، حيث غطت أربعة بروتوكولات الفترة ما بين 1995/1976، التّي حددت لتمويل تنفيذ التعاون، وشارك البنك الأوروبي للاستثمار بتقديم بعض القروض المدعمة.

3- على المستوى الاجتماعي:

المحور الاجتماعي لم يدل حيز التنفيذ، بسبب أن الامتيازات الثنائية المقدمة من طرف بعض الاعضاء في المجموعة الأوروبية للعمال الجزائريين المقيمين في فرنسا.[2]

- **ثانيا: بروتوكولات الاتفاقية:**

وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ذو طابع تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، واستفادت الجزائر في اطار الأربع بروتوكولات (1978 – 1996) من مساعدات مالية قدرت بـ784 مليون إيكو و640 مليون إيكو من البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض ميسرة تمثلت كما يلي:[3]

---

[1] إبراهيم بوجلخة . مرجع سبق ذكره . ص158.

[2] المرجع نفسه . ص 159 .

[3] نذير بطاطاش . التعاون الأوروبي ، الافريقي بين الشراكة والتبعية :الجزائر نموذجا . رسالة ماجستير في القانون تخصص قانون تعاون دولي . المركز الجامعي اكلي محند ولحاج . البويرة .2010 . ص 30 .31 .

البروتوكول الأول (1976-1981): التنمية الريفية و حماية البيئة على الترتيب(34٪) و (31٪) من المساعدات المالية.

- **البروتوكول الثاني (1981-1986)**: البنية التحتية تلقت (70 ٪) من المساعدات المالية.

- **البروتوكول الثالث (1986-1991)**: فقد تم تخصيص (50 ٪) من المساعدات المالية للبنية التحتية و (30 ٪) لتسيير الموارد المائية.

البروتوكول الرابع (1991 - 1996): استفادت البنية التحتية بـ (60 ٪) من المساعدات بالإضافة إلى توزيع الأموال الخاصة بالتكيف الهيكلي للسياسة المتوسطية المتجددة (بحوالي 70 مليون يورو).

- **ثالثا: أهداف الاتفاقية**

تضمنت اتفاقية التعاون التجاري التّي تمت بين الجزائر والمجموعة الأوروبية امتيازات تفضيلية للطرفين، والتي تم التوصل إليها بموجب الحوار بين الطرفين لكن اقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، ويمكن تلخيص أهداف الاتفاقية والتي جاءت مدعومة ببروتوكولات مالية، تتجدد كل 05 سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار حيث هدفت إلى:

- ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية، باعتبار أن الجزائر معظم مبادلاتها التجارية تتم مع أوروبا.[1]

- تسريع عملية نمو التجارة الخارجية.

- ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية، ومثل هذا الهدف من الصعب تحقيق بالنسبة للجانب الجزائري الذي يعتمد في صادراته بشكل كلي على المحروقات نتيجة ضعف بنيتها الصناعية وعدم اكتفاءه فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية.

- تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة، وهذا الأمر صعب أيضا نتيجة عدم قدرة المنتوج الجزائري منافسة المنتوج الأوروبي، ذو الجودة العالية واصطدامه مع حرة

[1] والي نادية . الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري . المجلة النقدية . المجلد 08 . العدد 02 . جامعة أكلي محند أولحاج البويرة . 2013 . ص 343.

من القرارات الحمائية التي تضعها أوروبا، بشكل متواصل ومستمر فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بحماية البيئة والحيوان والنبات.

ومع بداية التسعينات بدأت أوروبا تغير من نظرتها إلى دول الضفة الجنوبية، بعد أن عجزت اتفاقيات تعاون استيعاب التحولات المتسارعة التي شهدها العالم فطرحت أوروبا مبادرة الشراكة من خلال إعلان برشلونة.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار اتفاقية الشراكة 1995:

لقد تغير مفهوم العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، من اتفاق التعاون إلى اتفاق الشراكة.

- **أولا: مفهوم اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.**

تعتبر الجزائر من ضمن الدول الموقعة على إعلان برشلونة لعام (1995)، وبالتالي فهي تلتزم بالمبادئ التي أقرها، لا سيما ما تعلق بتأسيس منطقة للتجارة الحرة، وطالما أن الجزائر أصبحت شريكا بعد توقعيها على إعلان برشلونة، فإن الاتحاد الأوروبي باشر مفاوضات معها قصد التوصل إلى إبرام اتفاق شراكة، وقد بدأ الحديث على فكرة الشراكة منذ فترة تكاد تكون متزامنة مع المفاوضات التّي دارت مع تونس والمغرب، وإذا كانت تونس والمغرب قد توصلتا إلى اتفاقيات شراكة ثنائية وبشكل منفرد، فإن الأمر اختلف مع الجزائر، حيث طالت المفاوضات بسبب بعض الامور التّي لم تحسم، خاصة السياسية منها، هذا بالإضافة إلى الاختلافات التقنية التّي شدد عليها الاتحاد الأوروبي نظرا لحيويتها، فمفاوضات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي تطلبت وقتا طويلا، وعرفت نوعا من المد والجزر، فالطرف الأوروبي كان دائما محترسا مثلما كان مع دول الجوار "التي وقعت اتفاقياتها بوتيرة متسارعة مقارنة بالجزائر" إذ أن هاجس الوضع الأمني في الجزائر لم يحفز الأوروبيين على المضي قدما نحو الأمام، كما أن الجزائر في سعيها إلى توقيع اتفاق شراكة من موقع قوة جعل الاتفاق يتأخر لأن مجال المناورة تقلص بشكل كبير أمامها بسبب أوضاعها

[1]-عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة تجارب مختلفة ،أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجائر،2007، ص 4

الداخلية المتدهورة،إضافة إلى عدم الانسجام في الرؤى بخصوص عدة مواضيع تشغل الساحة الدولية.[1]

- **ثانيا: إجراءات الاتفاقية:**

جاء هذا العقد في 110 مواد متوزعة على تسعة أبواب، شملت مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، تمثلت في الأبواب التالية:

- **الباب الأول:**

خصص للجوانب السياسية على غرار إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحوار السياسي وضرورة تحقيق الاستقرار والسلم الوطنيين.[2]

- **الباب الثاني:**

تناول هذا الباب حرية انتقال السلع حيث وبمقتضى المادة السادسة من العقد يتوجب على الطرفين إنشاء منطقة للتبادل الحر، بشكل تدريجي خلال فترة 12 سنة انطلاقا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وذلك وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع بين الطرفين، كما احتوى هذا الباب على رزنامة التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية التي اتفق الطرفين على تطبيقها.

- **الباب الثالث:**

يتعلق بتجارة الخدمات ويدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" ، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرةللحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.[3]

---

[1] ليليا بن منصور . الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية . مجلة دفاتر اقتصادية . المجلد 05 . العدد 02 . جامعة خنشلة . 2014 . ص 76.

[2] محمد لحسن علاوي . كريم بوروشة . تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية الاندماج في الاقتصاد العالمي . المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية . العدد 04 . 2016 . ص 36.

[3] محمد لحسن علاوي . كريم بوروشة . مرجع سبق ذكره . ص36.

- **الباب الرابع:**

تناول هذا الباب مسائل المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة، حيث نص على قيام الطرفين بتسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل، كما نص على ضرورة عمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر في الجزائر وكذلك الأرباح الناتجة عنه، أما في مجال المنافسة يعمل الطرفين على تطبيق الاجراءات المشتركة للمنافسة، وعدم التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية، الصناعية والتجارية.

- **الباب الخامس:**

يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث يلتزم الطرفان على تفعيل التعاون الاقتصادي وفقا لما هو منصوص عليه في الاتفاقية، وقد حدد هذا الباب القطاعات المعنية بذلك، وتتمثل في القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية، أو التي تم الاتفاق على تحرير مبادلاتها التجارية، وكذلك القطاعات التي تسمح بالتقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، خاصة التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو وخلق مناصب عمل وزيادة حجم المبادلات بين الطرفين.[1]

- **الباب السادس:**

يشمل هذا الباب مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي بين الطرفين، ويتضمن ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين ومساواتهم مع العمال المحليين، وتنقل مع اتخاد كافة التدابير قصد مكافحة الهجرة غير الشرعية، وكذلك العمل على زيادة التعاون الثقافي والتربوي من خلال تشجيع تبادل المعلومات والخبرات باستعمال كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك.

- **الباب السابع:**

[1] ابراهيم بوجلخة . مرجع سبق ذكره . ص 36 .37.

ويتعلق بالتعاون المالي والذي يقوم على ضرورة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات المولدة لمناصب العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار الأثار الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري[1].

- **الباب الثامن:**

ويتعلق بالتعاون في ميدان العدالة و الشؤون الداخلية، ويحتوي على(10) مواد ابتداء من المادة (82)إلى المادة (91)، و يشمل هذا التعاون مجالات عدة, مثل التعاون في مجال القانون والقضاء ومكافحة الجريمة المنظمة و تبييض الأموال والمخدرات والإرهاب ورقابة الهجرة الغير شرعية.

- **الباب التاسع:**

أحكام مؤسساتية عامة و ختامية: من المادة 92 إلى المادة 110 ،حيث تم إنشاء مجلس الشراكة على مستوى الوزاري لمتابعة ودراسة المشكلات، وإنشاء لجنة الشراكة تتكفل بعملية تسيير الاتفاق.[2]

- **ثالثا: دوافع الشراكة الأورو جزائرية:**

تكتسي اتفاقية الشراكة طابعا هاما على اعتبار أنها تهتم بجوانب عديدة(اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، إنسانية)،الأمر الذي دفع بكل من الاتحاد الأوروبي والجزائر إلى التفاوض من أجل عقد هذه الشراكة إذ انفرد كل طرف على حدى بأسبابه ودوافعه التي ساهمت في تعزيز الروابط والعلاقات وبالتالي إبرام الاتفاق بينهما، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الدوافع والأسباب:[3]

1- دوافع الجزائر:

إن الجزائر كغيرها من دول العالم معنية بالتكتلات التي يشهدها هذا الأخير، وهي إبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي يشكل قوة اقتصادية مؤثرة في موازين القوى الدولية، وهذا يشكل دافعا قويا لتمكين الجزائر من الإسراع في الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويساعدها في الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة، وما له من آثار كبيرة على الاقتصاد الجزائري من خلال تطبيق

[1] محمد لحسن علاوي . كريم بوروشة . مرجع سبق ذكره . ص 37.

[2] إبراهيم بوجلخة . مرجع سبق ذكره . ص 167 . 168.

[3] شواشي فاطمة . دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية . أطروحة مقدمة ضمن الحصول على شهادة دكتورة في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية . جامعة مستغانم . 2018/2017 . ص 63.

استراتيجيات تجارية جديدة في محيط تجاري أكثر استقرار، كما تكمن هناك دوافع اخرى يمكن إجمالها:[1]

- أسباب اقتصادية:

فالجزائر تعاني من صعوبات اقتصادية، اجتماعية ومؤسساتية، وتشكل الشراكة فرصة لها لإنعاش وترقية الاستثمارات الأجنبية، والتي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية إلى جانب المحافظة على استمرارية فتح أسواق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي وسيلة لنقل المهارات والتجارب البشرية، كما تعطي الحلول اللائمة للحصول على التمويل والتكنولوجيا والدخول إلى الأسواق الأجنبية وتبادل الخبرات والتكنولوجية.[2]

_ أما السلع الصناعية والزراعية المنتجة في الجزائر والمنطقة المغربية ككل، هذا إلى جانب الظروف الاجتماعية القاهرة والتي تشكل انعكاسا مباشرا لترى الوضع الاقتصادي المتأزم في الجزائر، وقد ساهم في تأزمه تنامي ظاهرة الإرهاب في العشرية السوداء والتي فرضت على الجزائر عزلة نسبية تامة وبتضافر هذه الدوافع، دفعت بالجزائر بالرد بالإيجاب على المقترح الأوروبي، حيث تم التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 وبغض النظر عما إذا كان اتخاذ قرار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إيجابي واستراتيجي للاقتصاد الجزائري وسيدفع بالجزائر إلى تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة كما وعد إعلان برشلونة.

يجب أن نشير أن الجزائر لما تفاوضت مع الاتحاد الأوروبي لم تكن في موقع قوة ثم أنها تفاوضت بشكل انفرادي مع مجموعة من الدول القوية اقتصاديا والمتحالفة سياسيا وعسكريا والمنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي، لذا نتساءل عن المكاسب التي تستفيد الجزائر منهامن إبرامها اتفاق الشراكة بين طرفين غير متكافئين على طول الخط وفي كل المجالات وعلى جميع المستويات.

---

[1] د،زعباط عبد الحميد،الشراكة الأورو–متوسطية و اثرها على الاقتصاد الجزائري،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا –العدد الأول.

[2] عباد عبد الحميد . الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا . جامعة حسيبة بوعلي . الشلف . العدد01 . 2004 . ص53.

2- دوافع الاتحاد الأوربي:

لقد تعدد الأسباب والدوافع التي جعلت الاتحاد الأوروبي يهتم بدول البحر الأبيض المتوسط منها الجزائر والتي تضمنت في طياتها أبعادا مختلفة منها ما هو سياسي، أمني، اقتصادي، ثقافي والتي يمكن ذكر منها ما يلي:

- يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق وتوفير الأمن والاستقرار داخل القارة الأوروبية، حيث أنه وبسبب المشاكل وتردي الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر خاصة في فترة التسعينات والتي عرفت بالعشرية السوداء أدى إلى عجز الحكومة الجزائرية على الحفاظ على الأمن والاستقرار آنذاك، برزت لدى دول المجموعة الأوروبية مخاوف من انتقالها إلى أوروبا عن طريق الهجرة ونزوح السكان إلى القارة الأوروبية، خاصة إذا ما نظرنا إلى المسافة التي تبعد فيها الجزائر عن دول الاتحاد الأوروبي فهي عبارة عن بضع الكيلومترات، لذا لجأ الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر وتقديم المساعدات والدعم لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها.[1]

- لقد سعى الاتحاد الأوروبي من خلال عقد اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى منافسة باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن معظم دول الاتحاد هي دول صناعية وبالتالي فإن الجزائر بالنسبة إليه تعد سوقا مربحة وجديدة تعمل على زيادة الطلب على المنتجات الأوروبية.[2]

- رغبة الاتحاد في الحصول على النفط الذي يشكل مادة هامة في الصناعات الأوروبية خاصة وأن الجزائر تحتل المراتب الأولى من حيث تصديره، إذ أن حاجة الاتحاد الأوروبي الملحة لهذه المادة دفعه إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر.

- رابعا: الإجراءات المرافقة لتفعيل اتفاق الشراكة:

لقد تمحور اتفاق الشراكة على جوانب عديدة ومتشعبة، لكن الجانب الأهم كان الملف الاقتصادي وهذا بغية تحقيق الأهداف المشتركة والوصول بهذه الاتفاقية لإقامة منطقة تبادل حر

[1] فاطمة الزهراء رقايقية . الشراكة الأورو متوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة . دار زهران للنشر والتوزيع . الأردن . طبعة 01 . 2014 . ص59.

[2] شواشي فاطمة . مرجع سبق ذكره . ص66.

في غضون(12) سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ومن أجل ذلك فقد تم وضع إجراءات انتقالية بهدف التخفيف من الآثار المباشرة على الدخول في منطقة التبادل الحر، خصوص أن الاقتصاد الجزائري في طور البناء.

إن التنقل الحر للسلع، وخاصة الصناعية، يمر عبر التفكيك الجمركي الذي يمتد على فترة 12سنة، وقد أخضعت المنتجات الصناعية، التي قسمت إلى ثالث قوائم، إلى رزنامة تفكيك جديدة، وفق ما يلي:[1]

أ- **القائمة الأولى:** تضم السلع الوسيطة والمنتوجات نصف المصنعة للصناعة الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء...، وستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ. ويمثل استيراد هذه المواد(71 %) من حجم الاستيراد الكلي من الاتحاد الاوروبي، وهذا ما سينعكس بالإيجاب على المؤسسات الإنتاجية التي تستخدم هذه المواد كمكونات الإنتاج.

ب- **القائمة الثانية:** تضم المنتجات الصيدلانية، والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، والتجهيزات ما عدا الكهرو-منزلية، ومعدات النقل وقطع الغيار. وسيتم التفكيك. الجمركي لها على مدى(5)سنوات، وذلك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، بمعدل تخفيض (20%) كل سنة، وتمثل هذه القائمة (10%) من كل سنة من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.

ج- **القائمة الثالثة:** تشمل هذه القائمة عل المنتوجات الجاهزة (سلع الاستهلاك)، وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى(12)سنوات، بمعدل تخفيض(10 %)عن كل سنة.

وتمثل هذه القائمة(40%) من حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي.[2]

ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:

- التنازل بخصوص الجانب ألفلاحي والحقوق الجمركية،حركة رؤوس الأموال والمنافسة.

[1] بوزكري جمال . الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية . جامعة وهران . 2013ص149 . 150.

[2] بوزكري جمال . مرجع سبق ذكره . ص 150.

– الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة .

– طلب الحصول عل مساعدات مالية لتحديث و عصرنة القطاع المالي والمصرفي[1].

– توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط

– ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

– المطالبة بالتحرير التدريجي:

تم استئناف المفاوضات مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتنتهي بالمصادقة على الاتفاقية الشراكة في بروكسلفي2001/12/19 ثم في فلينسيا بإسبانيا في 22 /04 /2002، حيث تم اصدار بخصوصه مرسوم رئاسي رقم (05159) الصادر في 27/ 04 /2005 وقد دخل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ 01سبتمبر2005.[2]

المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة الأوروبية:

نصت المادة 06 من اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على إنشاء منطقة التبادل الحر، بصفة تدريجية بين الطرفين خلال فترة انتقالية لا تتجاوز 12 سنة، ويعني إقامة منطقة وفق القواعد المطبقة في المنطقة العالمية للتجارة الاتفاقية حيز التنفيذ للتبادل الحر الأورو جزائرية، إلغاء جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين، عند استكمال الفترة الانتقالية المحددة أي في آفاق 2017، وذلك من خلال الرزنامة الزمنية للتفكيك الجمركي التي تضمنت ثلاث قوائم للمنتجات المصنعة، مع تحرير جزئي للمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات متبادل، مع الاتفاق على تحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS).

[1] أحمد هني . اقتصاد الجزائر المستقلة . ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية . الجزائر . 1993 . ص 110.

[2] جمال عمورة . دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية والأورو متوسطية . أطروحة مقدمة ضمن الحصول على شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر . غير منشورة . 2005\2006 . ص 399.

ولقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة حرية و إجراءات تنقل السلع الصناعية و الزراعية، مع تحديد كيفيات تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر خلال الفترة الانتقالية، ويحتوي هذا الباب على (03) فصول و(06)ملاحق و(07) بروتوكولات.[1]

- **أولا: خصائص منطقة التبادل الحرة الأورو جزائرية**

تتمتع منطقة التبادل الحر المزمع إنشاؤها بين كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي مع مطلع 2017 بالخصائص التالية:

- إن منطقة التبادل الحر هي منطقة تتكون من بلد واحد من جهة، والمتمثل في الجزائر و مجموعة من البلدان من جهة ثانية والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي.

- إن منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية هي منطقة قائمة على أسس غير متكافئة، بدليل أن مستوى النمو الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبي يختلف عن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.

- تعد منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية منطقة بين دولة نامية (الجزائر)، والتي تعتمد في اقتصادها على قطاع وحيد المتمثل في قطاع المحروقات، وهي ذات اقتصاد منعزل غير تنافسي وبين مجموعة دول متقدمة (الاتحاد الأوروبي)، تمثل أقوى التكتلات الاقتصادية في العالم بحيث تعتبر نموذجا فعالا للتكامل الاقتصادي.[2]

- **ثانيا: مبادئ منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية.**

تقوم منطقة التبادل التجاري الحر المزمع إنشاؤها في آفاق2017 على جملة من المبادئ:

1- مبدأ المعاملة بالمثل:

بعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن

[1] ابراهيم بوجلخة . مرجع سبق ذكره . ص 150.

[2] شواشي فاطمة . مرجع سبق ذكره . ص 84 .85.

دون إجبار الطرف الجزائري على ذلك، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة سيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.[1]

2- مبدأ التدرج:

بمعنى أن هذه المنطقة لا يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول لاتفاقية حيز التنفيذ، وإنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر بـ(12)سنة، وهذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي في سنة 2017

3- مبدأ المرونة والتكيف:

سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة، وإحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية.[2]

- **ثالثا: مراحل التفكيك التعريفي في إطار منطقة التجارة الحرة:**

لقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة حرية و إجراءات تنقل السلع الصناعية و الزراعية، مع تحديد كيفيات تنفيذ الإجراءات المتعلقة، بإنشاء منطقة التبادل الحر خلال الفترة الانتقالية, ويحتوي هذا الباب على (03) فصول و(06) ملاحق و(07) بروتوكولات.[3]

1- المنتجات الصناعية:

ويتعلق الأمر بالمنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوروبي والجزائر والخاصة بالفصول من (25)إلى(27) من المدونة المشتركة للاتحاد الأوروبي، والتعريفة الجمركية الجزائرية عدا المنتجات المشار إليها في الملحق رقم (01)، والمتمثلة في بعض المنتجات الحساسة كالملابس والمنسوجات فالمنتجات الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي، تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل القيود الكمية، أو الإجراءات التي لها أثر مكافئ وبمجرد

[1] هويدي عبد الجليل . انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر . رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية . جامعة محمد خيضر . بسكرة . 2013/2012 . ص 85.

[2] هويدي عبد الجليل . مرجع سبق ذكره . ص 85.

[3] ابراهيم بوجلخة . مرجع سبق ذكره . ص 171.

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في حين أن المنتجات الصناعية الوافدة إلى السوق الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية و أية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية ووفق قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية، وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر وهي ثلاث قوائم:[1]

أ- القائمة الأولى:

وتضم المواد الأولية الصناعية ومدخلات بعض العمليات الإنتاجية، وتم إحصاء 2076 خطا تعريفيا منصوصا عليها في الفصول المحصورة ببن 25-97 من دليل التعريفة الجمركية، وهي تمثل ما أقارب 25 %من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي، كما تتمتع هذه المنتجات بحكاية جمركية ضعيفة تتراوح ما بين 5%إلى 15%معرضة للتحرير ومعفاة نهائيا من التخليص الجمركي بعد 2005/09/01 تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.[2]

ب- القائمة الثانية:

تمثل هذه القائمة(35 %)من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي، وهي تتشكل أساسا من المواد الوسيطة وسلع التجهيز، ويكون التفكيك الجمر كي على هذه المنتجات تدرمن سنتين إلى ست سنوات، بمعدل يتراوح بين(10 %) إلى(20 %) لكل سنة، أي أنه يتم تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في هذه القائمة بشكل كامل حتى سنة 2013،وتضم هذه القائمة 1100 منتوج.

ج- القائمة الثالثة:

وهي المنتجات الحساسة وتمثل هذه القائمة(40%) من الواردات الجزائرية، وتتمثل في المنتجات الصناعية والتي تنتج محليا وتتميز بحماية جمركية عالية، وتتشكل أساسا من المنتجات الصناعية

[1] هويدي عبد الجليل . مرجع سبق ذكره . ص87.

[2] مروش يوسف . اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3 . 2012 . ص 36 .37.

المستوردة ويمتد تحريرها على فترة(10)سنوات من السنة الثانية عشرة وبمعدل سنوي يتراوح ما بين (5%)إلى(10%)، وتضم هذه القائمة 1963 منتوج صناعي.[1]

2_ المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة:

1- المنتجات الزراعية:

حسب المادة 13 من اتفاقية الشراكة وضع كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر برنامج تبادل المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة وفقا لمخطط إنتاج تدريجي.[2]

لم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها، وقد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين:

- الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، عصير الفواكه، الخمور، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.

- اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر.[3]

2 - منتجات الصيد البحري:

- الصادرات الجزائرية من منتجات الصيد البحري:

هذه المنتجات وردت في البروتوكول رقم (2) من الاتفاق، يتكون من (20) بندا تعريفيا يتم الإلغاء الكلي للحقوق الجمركية عليها.[4]

-تخضع منتجات الصيد البحري ذات المنشأ الأوروبي الواردة إلى الجزائر والبالغ عددها(87) منتوج لمجموعة من التفضيلات الممنوحة من قبل الجزائر والتي ترد في البروتوكول رقم (04) من الاتفاقية، وتتمثل هذه التفضيلات التي ستخضع لها المنتوجات الواردة من الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

[1] مروش يوسف . مرجع سبق ذكره . ص 37.

[2] هويدي عبد الجليل . مرجع سبق ذكره . ص90.

[3] بوزكري جمال . مرجع سبق ذكره . ص 144.

[4] ابراهيم بوجلخة . مرجع سيق ذكره . ص 177.

-إلغاء كلي للرسوم الجمركية المفروضة على (38)منتوج أوروبي (03 تخضع إلى(05%) من الحق الجمركي و(35) تخضع إلى (30 %) من الحق الجمركي.

- تخفيض (25 %)من الرسم الجمركي المفروض على(49) منتوج، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره(22.5%) بدلا من (30%) الذي كان مفروض عليها من قبل.

3- المنتجات الزراعية المحولة:

سيقوم الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة(95%)على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي(85%) من واردتها من الاتحاد.[1]

4- المنتجات الزراعية الأخرى:

فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر والمدونة في البروتوكول رقم (02) من الاتفاقية والتي تشمل(118) منتوج فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين (20%) و(100 %)ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين:

-الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في حدود الحصص المتفق عليها على (91) منتوج منها(34) منتوج خاضع لرسم(30%)،(09) منتجات تخضع لنسبة 15% و48 منتوج يخضع لنسبة (05%).[2]

-التخفيضات بـ (50%)من الرسوم الجمركية لـ08 منتجات، 04 منها تخضع لنسبة 15%بحيث تصبح خاضعة لـ (7.5%)بدلا من (15%)و04 الباقية تخضع لنسبة (30%)بحيث التخفيضات بـ (20 %)من الرسوم الجمركية لـ19 منتج يخضع لنسبة (30%) بحيث يصبح خاضع لـ (24 %بدلا من 30%).

5- تجارة الخدمات:

[1] بوزكري جمال . مرجع سبق ذكره . ص 144.

[2] هويدي عبد الجليل . مرجع سيق ذكره . ص 92.

يدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود،[1]

مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها. أما فيما يخص خدمات النقل التجاري، وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات، فتبقى مقيدة برخص وشروط متبادلة، ويمكن أن تكون محل اتفاقات خاصة يتفاوض حولها الطرفان.

رابعا: تعديل رزنامة التفكيك الجمركي سنة 2012.

قامت الجزائر بتقديم طلب للاتحاد الأوروبي يتضمن مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي المتفق عليها في اتفاقية الشراكة الاورو– جزائرية، وهذا في اطار الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقدة بتاريخ 15 جوان 2010، وبعد سنتين من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الاوروبي، وافق هذا الأخير على طلب الجزائر لتعديل مخطط التفكيك الجمركي في شهر أوت سنة 2012، وقد تضمنت هذه الرزنامة، تأجيل رفع الحواجز الجمركية على أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها الجزائر، والتي تقرر دخولها حيز التنفيذ في01 سبتمبر2012.[2]

يعتبر هذا الطلب أول عريضة يتقدم بها بلد متوسطي للاتحاد الأوروبي الهدف منها إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي، لضمان الحماية لبعض الفروع الصناعية الوطنية النامية لتهيئة المؤسسات الجزائرية، وتحضيرها لمنافسة المنتجات الاوروبية في اطار منطقةالتبادل الحر المقرر إقامتها في حلول 2020.

كما يستمد هذا الطلب أساسه القانوني من الاجراءات الاستعجالية (التدابير الاستثنائية)، المنصوص عليها في المادة (11) من اتفاقية الشراكة، لا سيما الفقرات الاربع الاولى منها، حيث تقضي هذه المادة أن الجزائر، وفي حالة وجود أي خطر يهدد استقرار الاقتصاد الوطني ويتعارض مــع تنميتــه باستطاعتها مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي، لجملة من المنتجات التي لا يتجاوز

[1] بوزكري جمال . مرجع سبق ذكره . ص144 .145.

[2] ابراهيم بوجلخة . مرجع سبق ذكره . ص 178.

(15 %) من واردات الاتحاد الأوروبي ولا تفوق الحقوق الجمركية.[1]

المبحث الثاني: لمحة عن العلاقات الجزائرية الافريقية.

يمكن أن نلخص العلاقات التجارية بين الجزائر و دول الافريقية، في التبادلات التجارية البرية والبحرية، حيث كانت العلاقات التجارية امتداد للعلاقات السياسية بين البلدين.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الإفريقية بعد الاستقلال:

سعت الجزائر إلى تكوين اتفاقيات وشراكات الاستثمار مع بعض الدول الافريقية، بغية توسيع الاستثمار والانفتاح على القارة السمراء، وجاء هذا من خلال الاتفاقيات المختلفة التي سعت الجزائر لإبرامها، حيث بادرت الجزائر مع العديد من الدول في البحث على نموذج الشراكة والاستثمار في القارة الافريقية، كما كانت الجزائر تنشط في تلك الفترة في دعمها للحركات التحررية في افريقيا والعالم.[2]

- **أولا: مكانة الجزائر في افريقيا:**

1- العامل الجغرافي:

تقع الجزائر شمال قارة إفريقيا وتعتبر بذلك بوابتها الشمالية نحو أوروبا، وتشكل الصحراء العمق الإفريقي لها، ومن هنا جاء تقاطعها الجغرافي مع منطقة الساحل الإفريقي، كما أن للجزائر حدود مع سبعة بلدان إفريقية هي ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية، مالي، النيجر،[3] فطبيعة الموقع الجغرافي بالنسبة لإفريقيا دفع بالجزائر، إلى الالتفات لهذه المنطقة بحثا عن تفعيل أطر وقنوات الحوار والتعاون معها، عبر مختلف الآليات والهياكل التكاملية خاصة في ظل انتشار التكتلات في العالم، وبذلك يعتبر البعد الإفريقي أحد أركان الشخصية الجزائرية، واحدى أهم الدوائر المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا ما أكده الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في العديد

[1] شواشي فاطمة . مرجع سبق ذكره . ص 92.

[2] زينب ياقوت . دور الاعلام الجزائري في السياسة الخارجية: العلاقة الجزائرية الافريقية نموذجا . المجلة الجزائرية والعلوم السياسية والعلاقات الدولية . المجلد 12 . العدد 02 . 2021 . ص 129.

[3] وهيبة دالع . السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا(1999 . 2016) . المجلة الجزائرية للسياسات العامة . جامعة الجزائر 03 . العدد 07 . 2015 . ص 11.

من المناسبات "، إن الجزائر قد اعتبرت نفسها على الدوام بلدا إفريقيا في المقام الأول دون التنكر لانتمائها للعالم العربي والمتوسطي، لكننا في الجزائر نفكر تفكيرا إفريقيا ونربط مصيرنا بمصير إفريقيا..."[1]

2- العامل التاريخي:

تبدأ العلاقات الجزائرية الإفريقية منذ الثورة الجزائرية التي كانت مصدر إلهام ودعم لمعظم حركات التحرر في إفريقيا، والتاريخ في حدّ ذاته بحوادثه الكثيرة يشهد على هذا، فمانديلا مثال الزعيم الجنوب الإفريقي والأيقونة العالمية الكبيرة نفسه تأثر بالثورة الجزائرية وكانت علاقته قوية جدا بقادتها ورموزها، والجزائر كذلك وقفت مع مصر في حروبها الثلاثة والجزائر كانت على علاقة متينة جدا بكل من تونس والمغرب إبان ثورتهما التحريرية، ومنهما كانت تصدر وتبث بياناتها وإذاعاتها وصحفها، والجزائر كانت على علاقة وثيقة بحركات التحرر في افريقيا السمراء وافريقيا جنوب الصحراء.[2]

وانضمت الجزائر إلى الجبهة العالمية للدفاع عن قضايا التحرر بدءا بمؤتمر باندونج عام 1955 والذي شاركت فيه جبهة التحرير الجزائرية كممثل شرعي للشعب الجزائري، كما شاركت في مؤتمر غانا عام 1957 الذي دعا إليه نكروما بعد استقلال غانا في نفس العام، وقد أتيح فيه لممثلي جبهة التحرير الجزائرية فرصة عرض قضيتهم على المؤتمر، فقدموا ثورتهم على أنها ثورة إفريقية إلى كون أنها ثورة عربية إسلامية، وكان هذا خطا ذكيا في استراتيجية الثورة الجزائرية استفادت منه الجزائر بحصولها على تأييد الأفارقة، حيث اعترف المؤتمر بجبهة التحرير الجزائرية باعتبارها الممثل الشرعي للجزائر، وقرر أن تقوم ثلاث بعثات دبلوماسية مشتركة تطوف الدول الإسكندنافية ودول وسط امريكا وأمريكا الجنوبية تدعو إلى القضية الجزائرية في محاولة للحصول على أصوات هذه الدول لتأييد القرار الخاص بالجزائر في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام

[1] ناصيف حتي . العرب والأفارقة في عالم متغير في: العرب وافريقيا . مركز دراسات الوحدة العربية . ط2 . بيروت . لبنان . 1987 . ص 714.

[2] وهيبة دالع . مرجع سبق ذكره . ص 11 . 12.

1958، وقد كان نتيجة هذا التحرك أن أشار القرار ولأول مرة إلى وجود الحرب الجزائرية، ولم تعد الأمم المتحدة تنظر إلى ما يحدث في الجزائر باعتباره من شؤون فرنسا الداخلية.[1]

وقد شاركت الجزائر في تأسيس أول جبهة إفريقية للتحرر من الاستعمار سنة 1961 وذلك في ميثاق الدار البيضاء، الذي قام بين كل من مصر وغانا وغينيا ومالي والمغرب وجبهة التحرير الجزائرية والذي اعلنت فيه عن التصميم، على تحرير الاراضي الإفريقية التي مازالت تحت السيطرة الاجنبية وذلك بإعطائها العون والمساعدة الممكنة بما فيها السلاح والتدريب العسكري لحركات التحرير الإفريقية لإنهاء الاستعمار بكل أشكاله، وانضمت الجزائر إلى حركة عدم الانحياز التي كان من أهم مقاييس الانضمام إليها تأييد حركات التحرر.[2]

- **ثانيا: أهداف الجزائر من الشراكة الافريقية.**

يعتبر تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي أهم هدف تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال توقيعها اتفاقات الشراكة المختلفة، بداية مع الاتحاد الأوروبي والقارة الإفريقية، خصوصا و أف الجزائر تسعى جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ففي ظل التحولات والتفاعلات التي يشهدها العالم لا يمكن للجزائر أن تبقىبمعزل عن ذلك، لذا يجب عليها التحولات والتفاعل من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة قدر المستطاع من المزايا التي تفرزها هذه التفاعلات، وهدف الجزائر من القيام باتفاقيات الشراكة والاستثمار لتحقيق بعض الرهانات التي تعتبر ضرورية لعدة أمور أهمها:[3]

- البحث عن سوق واعدة تصدر لها منتجاتها.
- زيادة الإيرادات ودر العلمة الصعبة لإنعاش الخزينة وتغطية النفقات العامة.
- تنويع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات في مجالات مختلفة.
- القضاء على البطالة من خلال تشجيع الاستثمار والتصدير.

[1] ناصيف حتي . مرجع سبق ذكره . ص 715.

[2] وهيبة دالع . مرجع نفسه . ص 12.

[3] حمزة غربي . عصام خالدي . الاستثمار والشراكة الجزائرية الافريقية مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية . المجلد 09 . العدد 05 . جامعة محمد بوضياف . المسيلة . ص 230.

– تنويع الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة التي تضمن موارد مختلفة ودائمة لخزينة الدولة.

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

دشنت إفريقيا عام 2021 بإطلاق أكبر تجمع اقتصادي وهو اتفاقية منطقة التبادل الحر، في العامل يشهد المزيد من التكتلات والتقارب بين الدول في علاقاتها الاقتصادية، فقد أصبحت علاقات الدول تقوم على المزيد التكامل والترابط ولبناء تكتلات اقتصادية إقليمية، حيث أخذت هذه الظاهرة حيزا في الأدبيات الاقتصادية سواء كان في الإطار الثنائي أو الشبه إقليمي أو الإقليمي، في ظل نظام عاملي يقوم على مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، جعلت العامل يبدو مثل قرية صغرية من فتح الفضاءات الحرة وحرية تنقل الأشخاص والسلع، إذ لا تقتصر هذه الفضاءات على الجانب الاقتصادي فقط بل تعمل على مد جسور التواصل المجتمعي وتبادل الثقافات.[1]

– **أولا: نشأة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:**

تكتسي فكرة التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي لإفريقيا أهمية كبيرة بالنسبة لمعظم الدول باعتبارها من أهم الآليات التي تسمح بتسريع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجسدت أهم خطوة في هذا الصدد في ميثاق منظمة الو حدة الإفريقية عام 1963 الذي نص على بناء كتل تجارية دون الإقليمية كتجربة للتكامل على نطاق صغير لدمج بلدان أفريقيا اقتصاديا، و تم استبدال الميثاق فيما بعد بالقانون التأسيسي الاتحاد الإفريقي عام 2000، (OAU). وجاءت خطة عمل لاوس في عام 1980 كسياسة إلزامية للتكامل الاقتصادي دعمت من طرف معاهدة أبوجا في 1991 المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية حيث تكفل أحكام هذه المعاهدة حرية تنقل رأس املال داخل الجماعة بإزالة القيود المفروضة على تحويلات رأس المال (المتحدة، 2012).[2]

ومن أجل ترشيد مشهد التكامل الاقتصادي الأفريقي تم الاعتراف فقط بثمان تجمعات اقتصادية اتحاد المغرب العربي(UMA)، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، مجتمع دول

[1] أحمد حيدوسي . دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الافريقية . مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات . المجلد 10 . العدد 01 . 2021 . ص 189.

[2] . حيدوسي أحمد . مرجع سبق ذكره . ص 192.

الساحل والصحراء (SAD–CEN)، مجتمع شرق أفريقيا (EAC)، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCA)الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) مجتمع تنمية الجنوب الإفريقي(SADC)، من قبل الاتحاد الإفريقي2016(FajanaF)، يسمح لها بتنظيم وإنشاء سوق افريقية مشتركة فيما بينها في إطار قرار تعزيز التجارة البينية في إفريقيا في 2012،[1] وانطلقت مفاوضات دول الاتحاد الإفريقي بشأن منطقة التجارة القارية الإفريقية في 2015 ،ليكون التوقيع التاريخي لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 21 مارس 2018 معلما هاما للتكامل الإقليمي في أفريقيا، وإشارة إلى التزام صانعي السياسات الأفارقة بمواصلة التنفيذ في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحرفي القارة الإفريقية في شهر جويلية 2020.

- **ثانيا: مهام منطقة التبادل الحر الافريقية.**

سنعرض مهام منطقة التبادل الحر في إفريقيا وكذا بعض المعوقات والقيود اليت تقف حاجزا في وجه التكامل الاقتصادي الإفريقي، ويمكن حصر أهم مهام منطقة التبادل الحر الإفريقية في:[2]

- تحرير التجارة بني الدول الإفريقية.
- رفع القيود الجمركية بين الدول المتبادلة ضمانا لانسيابية التجارة بينهما.
- تنمية الاقتصاد الإفريقي على جميع الأصعدة.
- تعزيز الوحدة و التضامن بني الدول الإفريقية على الصعيد الاقتصادي.
- الارتقاء بآليات تنفيذ عملية الإصلاح المؤسسي والهيكلي للاتحاد الإفريقي.
- وقف تهميش القارة اقتصاديا.

- **ثالثا: أهداف منطقة التجارة الحرة الافريقية.**

بموجب المادة الثالثة من اتفاق تأسيس المنطقة تهدف منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية إلى (الإفريقي، الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المادة3):

[1] دلال عرامة . لطرش ذهبية . دور منطقة التجارة الحرة الافريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل قيمة العالمية . مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . المجلد 21 . العدد01 . ص213 . 214.

[2] حيدوسي أحمد . مرجع سبق ذكره . ص 193.

1- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.[1]

2- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري، وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.

3- تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، والمساواة بين الجنسين، والتحول الهيكلي للدول الأطراف.

4- تحسين القدرة التنافسية الاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمي.

5- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع، وتنمية القيمة الإقليمية، والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.[2]

6- إنشاء سوق قارية موحدة للسلع والخدمات مع حرية تنق لرجال الأعمال والاستثمارات،وهو ما يسهل ويسرع إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي القاري.

7- توسيع التجارة البينية الإفريقية من خلا لتنسيق أفضل لأنظمة وأدوات تحرير التجارة وتنظيم التسهيلات الملحة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومن خلال المنظمات التجارية في جميع أنحاء إفريقيا.

وقد كانت الأهداف من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية هي: توحيد سوق السلع والخدمات، وزيادة التجارات البينية وحرية حركة الناس لتعميق التكامل الاقتصادي للقارة في اطار رؤية الاتحاد الافريقي لقارة متكاملة ومزدهرة سلمية. وبالتالي فإن توحيدافريقيا تحت منطقة تجارية واحدة يخلق آفاقا إيجابية لاقتصادات القارة حيث يُتوقع أن تؤدي المبادرة إلى زيادة التدفقات التجارية وزيادة التجارة البينية داخل القارة بنسبة (53.2%)من خلال إلغاء رسوم الاستيراد ومضاعفة نسبة التجارة في حال تقليل الحواجز الجمركية.[3]

وتوفر المبادرة أيضا فرصة مهمة لأصحاب المشاريع والشركات والمستهلكين مع خيارات متعددة لتعزيز التنمية في القارة.

---

[1] دلال عرامة . مرجع سبق ذكره ص 215.

[2] . دلال عرامة . لطرش ذهبية . مرجع نفسه . ص 216.

[3] حكيم نجم الدين . اتفاقية التجارة الحرة الافريقية: أي فرص لمشاكل للقارة؟ . ورقات تحليلية . الموقع الرسمي للجزيرة 2021 . ص03.

- **رابعا: أهمية منطقة التجارة الحرة الإفريقية:**

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هي مبادرة رائدة في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063، وتم إنشاؤها لخلق سوق قاري متكامل للسلع والخدمات ودعم الحركة الطبيعية لرأس المال والأشخاص ،سيتم تفعيل هذا السوق من خلال الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية،وجعل القارة السمراء متكاملة ومزدهرة وآمنة، ويراهن من خلالها على تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية، وتشير دراسات اقتصادية إلى أن إفريقيا ستكون في السنوات القادمة أهم الأسواق الواعدة في العالم.

تكمن أهمية اتفاقية التجارة الحرة في إفريقيا إلى أنها تلزم حكومات الدول الأعضاء لاتخاذ المزيد من إجراءات التكامل الاقتصادي، حيث تبدأ الدول الموقعة على الاتفاقية ،عملية متعددة السنوات لإزالة الحواجز التجارية بما في ذلك الرسوم الجمركية على(90 %)من السلع، ومن المتوقع أن تؤدي حركة البضائع المعفاة من الرسوم إلى تعزيز التجارة الإقليمية، بينما تساعد أيضا الدول على الابتعاد عن تصدير المواد الخام بشكل أساسي وبناء القدرة التصنيعية من أجل جذب استثمارات أجنبية.[1]

من المأمول كذلك أن تتيح اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، وتماشيًا مع الأهداف الإستراتيجية لمبادرة أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، جملة من الأدوات يمكن استخدامها من أجل تمكين القارة السمراء للاستفادة من مواردها التجارية الهائلة وفرصها الاستثمارية والإسهام إيجابيًا في التحول الهيكلي، للاقتصادات الإفريقية[2]، وكذلك القضاء على الفقر والتأثير الإيجابي في حياة المواطنين الأفارقة، لا سيما أن القارة تخطو خطوات جدية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تستحوذ القارة على (7) من الاقتصاديات العشر الأسرع نموا في العالم.

[1] سهيلة مصطفى ـ الاطار القانوني لتنظيم الاستثمار ضمن اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية ـ مجلة الدراسات الحقوقية. المجلد 8 العدد02 . 2021- ص 292 .

[2]. سهيلة مصطفى ـ مرجع نفسه . ص 293.

وتمتاز كذلك القارة بطبقة وسطى سريعة النمو، فمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي GDP في القارة السمراء بلغ نحو (37.2 %)، وهو رقم مرتفع نسبيًا إذا قارناه بأمريكا الشمالية (76.2%) والدول العربية (10.2%).

- **خامسا: دوافع إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية.**

تعد منطقة التجارة الحرة القارية مشروعا رائدا لخطة الاتحاد الإفريقي لعام 2063، وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في افريقيا من خلال التكامل عبر تكوين "سوق افريقية واحدة"، الأمر الذي سيعزز التجارة البينية الإفريقية ويخلق سوقا اكبر، حيث يتجاوز عدد سكانها(1.2) مليار نسمة، مع مجموع ناتج محلي إجمالي يصل إلى (2.19) تريليون دولار(2017)، وتضمن انشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية جملة من الدوافع نوجزها فيما يلي:

1- تخفيض معدلات الحماية الجمركية المطبقة على المواد غير الزراعية:

صدر في وثيقة الاتحاد الإفريقي تطبيق معدلات حماية جمركية على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط (7.8%)، وهي أعلى مما يواجهه نفس المصدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة.[1]

وتقوم التجارة فيما بين الاقتصاديات الرئيسية لإفريقيا التي تتبع لنفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ويتطلب هذا الواقع التجاري للتجارة العابرة للحدود في أفريقيا اتخاذ مجموعة من التدابير، للتوصل إلى إطار يتيح تخفيض الجمارك وإزالة الحواجز غير الجمركية، تمشيا مع الأهداف الإستراتيجية لمبادرة أجندة الاتحاد 2063، تتيح منطقة التجارة الحرة القارية أداة يمكن استخدامها من أجل وضع القارة استراتيجيا لاستغلال مواردها التجارية الهائلة، وفرصها الاستثمارية والإسهام إيجابيا نحو التحول الهيكلي للاقتصاديات الإفريقية.[2]

[1] - Souhila Mostefa -Minimizing non-tariff barriers to rules of origin as a mechanism for activating the African Free Trade Area - Journal of Economic Growth and Entrepreneurship - Vol.05 No.01 - 2022 -P 158 -159.

[2] -Idem.

ستعمل هذه المنطقة على تفعيل التنمية الزراعية، التي ستؤدي إلى زيادة الطلب للسلع غير الزراعية مما يؤدي إلى توسيع السوق، وهذا باعتبار السوق الزراعية في الدول النامية والإفريقية منها تمثل مجالا واسعا للسلع الصناعية خاصة منها تلك المرتبطة بالإنتاج الزراعي.

2- الاستفادة من الامتيازات التي تملكها القارة الإفريقية:

يأتي التوجه لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، في وقت تستحوذ فيه القارة على سبعة من الاقتصادات العشرة الأسرع نموا في العالم، وتمتاز القارة كذلك بطبقة وسطى سريعة النمو، وفي الواقع تحدث تطورات إيجابية كثيرة على نطاق القارة الإفريقية آخذة في النهوض، ولذلك يلزم أن يتم تصميم منطقة التجارة الحرة القارية بطريقة تتيح الفرصة لتكامل الأسواق الوطنية المجزأة في سوق قاري وظيفي.

3- تحقيق أجندة تكامل السوق في إطار الاستراتيجية الإنمائية للتكامل الإقليمي:

إن السعي إلى تحقيق أجندة تكامل السوق في إطار الاستراتيجية الإنمائية للتكامل الإقليمي، يوفر فرصة يمكن من خلالها أن تستفيد أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي من التكامل القاري. ومن أجل الاستفادة من مبادرات تكامل السوق القارية، هناك حاجة إلى بذل الجهود نحو تطوير البنية التحتية، ولاسيما المشاريع التي من شأنها تعزيز الترابط الإقليمي، والتركيز على ضمان تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية مع الاستفادة من فرص الوصول إلى السوق القارية والإقليمية، ومراعات التفاوت بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية من حيث التنمية الاقتصادية، ومن ثم تنشأ الحاجة إلى ادراج هذا العامل في مبادئ وطرق المفاوضات.[1]

4- تحقيق النجاح طويل الأجل في تكامل السوق:

من خلال بناء الشركات والصناعات ذات القدرة التنافسية على الصعيد العالمي، ويعد تسيير خدمات الاقتصاد المتسم بالكفاءة،أحد العناصر الأساسية في مجال تطوير الاقتصاديات التنافسية، وفي أكثر من نصف البلدان في أفريقيا، يساهم قطاع الخدمات في المتوسط بنحو(50%) من الناتج المحلي الإجمالي، وتدرك معظم الدول الإفريقية الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع الخدمات

[1] -SouhilaMostefa, op.cit p 159.

في تحريك النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وهناك أيضا إدراك بأن الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية تعد عناصر تمكين بارزة في حركة السلع عبر الحدود، لذلك من المهم أن يكون نطاق منطقة التجارة الحرة القارية واسعا بما يكفي ليضم القواعد والجوانب الإنمائية حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار وسياسة المنافسة، والقدرة التنافسية، مع الأخذ في الاعتبار أن القطاع غير الرسمي في معظم البلدان الإفريقية يكون كبيرا، ينبغي تصميم منطقة التجارة الحرة القارية بطريقة تتيح فرصا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتستجيب كذلك لاحتياجات التجار غير الرسميين عبر الحدود.[1]

- **سادسا: مبادئ منطقة التجارة الحرة الإفريقية:**

تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لمجموعة من المبادئ، حيث تقودها الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، كما تعتبر مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية إحدى ركائز لاتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

كما أنها تتميز بالمرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية و الكشف عن المعلومات اضافة إلى الحفاظ على المكتسبات.[2]

و من أهم المبادئ أيضا هناك مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية، إضافة إلى مبدأ المعاملة بالمثل، التحرير الجوهري و توافق الآراء في صنع القرار و أفضل الممارسات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، في الدول الأطراف في الاتحاد الافريقي والاتفاقيات الدولية الملزمة للاتحاد الإفريقي. [3]

[1] SouhilaMostefa. op.cit. p 159.

[2]. وليد حفاف . مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات . مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية . جامعة 08 ماي 1945 قالمة . المجلد 13 . العدد03 . 2020 . ص 603.

[3]. وليد حفاف . مرجع سبق ذكره . ص 603.

أفضل الممارسات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية، في الدول الأطراف في الاتحاد الافريقي والاتفاقيات الدولية الملزمة للاتحاد الإفريقي.[1]

- **سابعا: بروتوكولات اتفاقية منطقة التجارة الحرة الافريقية.**

كمرحلة أولى سيتم التفاوض على ثلاث بروتوكولات(OAU ,2018)، لتبقى مفاوضات المرحلة الثانية حول اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية والاتفاق بشأن سياسة المنافسة.

1- **بروتوكول التجارة في السلع:**

والذي يهدف إلى تعزيز التجارة الإفريقية البينية في السلع، ويتكون من (9)ملاحق، والتي تتمثل في جداول الالتزامات، قواعد المنشأ، التعاون الجمركي والدعم الإداري المشترك، تسهيل التجارة، القيود غير الجمركية، العوائق الفنية على التجارة، الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، وملحق المعالجات التجارية.[2]

2- **بروتوكول التجارة في الخدمات:**

والذي يهدف إلى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية، وفيه (6)ملاحق هي: جداول الالتزامات المحددة، إعفاءات الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوي، برنامج العمل الانتقالي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، قائمة القطاعات ذات الأولوية، الوثيقة الإطارية حول التعاون التنظيمي.

3- **بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات:**

والذي يهدف إلى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات، و يتكون البروتوكول من (3) ملاحق، تتمثل في: ملحق عمل فريق التحكيم، ملحق مراجعة الخبراء وملحق قواعد (مدونة) سلوك المحكومين والأعضاء بفريق التحكيم.[3]

المطلب الثالث: أهم المشاريع الاستثمارية الجزائرية في افريقيا:

[1]. وليد حفاف . مرجع نفسه ص 603.

[2]. دلال عرامة . لطرش ذهبية . مرجع سبق ذكره . ص 215.

[3] . دلال عرامة . لطرس ذهبية . مرجع نفسه . ص 215 . 216.

ذكر تقرير لوكالة "إيكوفين" للدراسات الاقتصادية في القارة الإفريقية، أن الشركات الاقتصادية الجزائرية، تتجه حاليا نحو القارة الإفريقية من أجل البحث عن الفرص الاستثمار، حيث أن المسئولين الجزائريين اكتشفوا مؤخرا أهمية هذا البعد الافريقي بعد فوات الأوان. ومن اجل ذلك التوجه كانت الجزائر قد وضعت اللبنات الأساسية لتعزيز موقعها الاستثماري والدبلوماسي بالقارة السمراء وكذا تموقع شركاتها، وهذا من خلال المشاريع التالية:[1]

- **أولا- ميناء تيبازة التجاري:**

يأتي بناء ميناء تيبازة التجاري كتتويج لهذا المسعى، وينتظر من ميناء الوسط بالحمدانية عند إنجازه أن يصبح من بين (30) أهم ميناء تجاري عبر العالم، الذي يعرف نشاطا كثيفا في نقل الحاويات، ويخصص للشحن العابر وإعادة الشحن فيما تسمح المنشئات الفنية برسو أكبر باخرة تجارية بالعالم بحمولة (240)ألف طن، حيث لا تتعدى الطاقة الحالية لموانئ الجزائر (30)ألف طن[2]، ولن يكلف المشروع خزينة الدولة أعباء مالية، إذ سيتم تمويله في إطار قرض صيني على المدى الطويل، على أن يتم إنجازه في غضون سبع سنوات ويرتقب أن تنتهي الخدمات تدريجيا في غضون (4) سنوات مع دخول شركة صينية (موانئ شنغهاي)، التي ستضمن استغلال الميناء حسب تصريحات مسؤولي وزارة القطاع.

وتوصلت الدراسات التقنية لتحديد موقع إنجاز ميناء جديد في المياه العميقة إلى اختيار موقع الحمدانية شرق مدينة "شرشال،" الذي سيسمح بإنشاء ميناء بعمق (20) مترا، والحماية الطبيعية لخليج واسع فيما سيتكون الميناء من (23) رصيفا يسمح بمعالجة(6.5) مليون حاوية، و(25.7) مليون طف من البضائع سنويا، هذه المنشأة الحيوية التي تقدر تكلفة انجازها ب (3.3) مليار دولار، ينتظر أن تساعد حسب خبراء اقتصاديين جزائريين، البلدان الإفريقية التي لا تملك موارد لإنجاز بناها التحتية في أقاليمها وفتح أروقة لوضع البضائع وتنظيم الموانئ الخاصة للحمولات

[1] حمزة غربي . عصام خالدي . مرجع سبق ذكره . ص 228.

[2] لزهاري زواويد . يمينة مفاتيح . المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا "نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل . مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية . جامعة غرداية . جامعة قاصدي مرباح . المجلد09 . العدد05 . 2020 . ص 28 .29..

الكبرى والقواعد اللوجيستية، ناهيك عن دور هذا المشروع في تحقيق الاندماج الاقتصادي الافريقي.[1]

- **ثانيا: الطريق العابر للصحراء:**

بدأ العمل على تجسيده منذ العام 1964، وهو أحد المشاريع العملاقة التي سطعت خلال فترة، اتسمت بنزعات التحرر الجماعي من بقايا الاستعمار والنفوذ الأوروبي في القارة.

يوشك المشروع العملاق والممتد على أكثر من 9500 كيلومتر على الانتهاء، حتى الآن استكمل المشروع مراحله في الجزائر وتونس ونيجيريا والنيجر ، بينما تسير الأشغال بشكل متعثر في مالي وتشاد لأسباب مالية وأخرى أمنية.

لكن مع بداية استغلال "طريق الحرير" الجديد في أفريقيا في مرحلة قريبة، فإنه يتوقع أن يقلب الكثير من الموازين المرتبطة بمستقبل التبادل التجاري بين دول شمال القارة وجنوب الصحراء وسرعة انسياب السلع وتنقل سكان المنطقة.[2]

تتضح أهمية هذا الطريق الذي ينظر لو بمثابة "خط مارشال" لقطاع النقل المتأخر في إفريقيا، في أنو سيمهد لبناء حد أدنى من التكامل الاقتصادي الإفريقي، وإن كان في فضاء محدود من القارة لكان على مساحة واسعة تقدر بأكثر من ستة ملايين كيلومتر مربع يقطنها قرابة 400 مليون نسمة، كما سيفك العزلة عن دول حبيسة مثل مالي وتشاد والنيجر، ودول أخرى غرب إفريقيا ومنحها فرصة الوصول إلى منافذ بحرية عبر موانئ دول الشمال الإفريقي ومنها إلى المتوسط.

يجسد هذا المشروع لتكامل الإفريقي بربطه بين دول إفريقية هي الجزائر، مالي، تونس، تشاد، نيجيريا، بوركينا فاسو والنيجر. هذه الأخيرة التي تكفلت الجزائر بتمويل وانجاز الشطر الخاص بها من الطريق والبالغ 230 كم، وهو آخر شطر لم ينجز بعد.[3]

- **ثالثا: مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيغال"**

[1] بن دواوية وهيبة . مرجع سبق ذكره . ص 101.

[2] لزهاري زواويد . يمينة مفاتيح . مرجع سبق ذكره . ص 29 . 30.

[3] حمزة غربي . عصام خالدي . مرجع سبق ذكره . ص 231.

يعد المشروع النيجيري– الجزائري لأنبوب الغاز العابر للصحراء المعروف بـ "نيغال"، من أهم المشاريع الهيكلية في قطاع الطاقة في إفريقيا، وقد شرع في تجسيده بعد التوقيع على مذكرة تفاهم بين "سوناطراك" والشركة الوطنية النيجيرية للنفط" في جانفي 2002، ثم تطور المشروع مع التوقيع في 2005 مع مجموعة "بانسبان" للقيام بدراسة جدوى وافية، وأعيد تجديد مذكرة التفاهم التي انضمت إليها النيجر في "أبوجا" في 2009 ،المشروع يمتد على طول يفوق 4128 كم، أكبر جزء منه في الجزائر بـ2310 كم، مقابل 1037 كم في نيجر.[1]

و841 كم في النيجر، إليه مسافة 220 كلم باتجاه أوروبا من، "بني صاف" إلى "الميريا" الإسبانية، مشروع أنبوب الغاز الجزائري النيجيري "نيغال" رهين التمويل بالنظر لتكلفته العالية التي قاربت 20 مليار دولار حسب التقديرات لضخ 30 مليار متر مكعب من الغاز، وهي قيمة لا يمكن أن تضمنها الدولتان الرئيسيتان "الجزائر ونيجيريا" بمفردهما. وفي الوقت الذي أعلنت فيه هيئات دولية متخصصة منها البنك الأوروبي للاستثمار ومجمع "غازبرو." وعدة شركات دولية اهتمامها بالمشروع ولمحت إلى إمكانية المساهمة في تمويله في سياق ضمان تموين السوق الأوروبية بكميات إضافية من الغاز، أن استفحال الأزمة في أوروبا وتأثيراتها على استهلاك الغاز أثر سلبا على المشروع.[2]

- **رابعا: مشروع شبكة ألياف بصرية من الجزائر إلى دول إفريقية (خط الجزائر–زيندر– أبوجا):**

وقعت كل من الجزائر والنيجر ونيجيريا على إعلان الجزائر المتضمن إنجاز كابل للألياف البصرية يمتد على محور الجزائر– زيندر– أبوجا، حيث جاء هذا المشروع الذي يندرج ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) ليلبي حاجة إفريقيا إلى تكثيف شبكاتها الاتصالية ذات النطاق الواسع خاصة تلك المتعلقة بالاتصال ما بين القارات، وهذا نظرا للمتطلبات التي تستدعيها الخدمات المنبثقة عن الشبكات الحديثة والمستقبلية.

[1] لزهاري زواويد . يمينة مفاتيح . مرجع نفسه . ص 30 .31.

[2] مشروع أنبوب الغاز الجزائري النيجيري سيكتمل في 2018 . مقال منشور بجريدة الخبر الجزائرية بتاريخ 2014/01/31 . تم استرجاعه والإطلاع عليه في 2018/11/15 المتاح على الرابط التالي:https://www.elkhabar.com/press/article/22173/

ويمتد خط الجزائر أبوجا على طول إجمالي يقدر بـ 4500كم تستحوذ الجزائر على 2200 كم منها بينما سيكون نصيب النيجر 900 كل أما نيجيريا فسيمسها على طول 800 كم.[1]

تجدر الإشارة إلى أن قرار إنجاز كابل الألياف البصرية الرابط بين الجزائر وأبوجا،وقد تم اتخاذه أثناء الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيريا والجزائر، التي انعقدت خلال جانفي 2002، بينما انضمت النيجر للمشروع في مارس 2003.

وفي عام2008 تبنت الدول المعنية بالمشروع دفتر الشروط الخاص بإنجاز الكابل.[2]

ويندرج هذا المشروع ضمن إطار المبادرة ذات البعد الإقليمي والقاري التي أُطلقت في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) ويتعلق الأمر بـ:

– تم تأسيس هذا المشروع على إرادة سياسية مشتركة لرؤساء الدول الثلاث: الجزائر، النيجر، نيجيريا.

– وضع بني تحتية خاصة بنقل تكنولوجيات الاعلام والاتصال، تحت تصرف شعوب الدول الثلاث وكذا البلدان المجاورة.

– توحيد الحركة الإقليمية بما فيها الدول المجاورة الداخلية مثل مالي، تشاد، بنين والطوغو لتوجيهها نحو أوروبا عبر نقاط الهبوط الخاصة بالكوابل البحرية للألياففالبصرية الموجودة في الجزائر أو تلك التي لا تزال في طور الإنجاز.[3]

[1] لزهاري زواويد . يمينة مفاتيح . مرجع نفسه . ص 32.

[2] حمزة محصول . مشاريع شراكة بين الجزائر ونيجيريا لتغيير الساحل وغرب إفريقيا . مقال منشور بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ: 2018/11/16 . متاح على الرابط التالي: https://www.djazairess.com/echchaab/127476

[3] لزهاري زواويد . يمينة مفاتيح . مرجع نفسه . ص 32.

خلاصة الفصل الأول:

إن العلاقات القائمة بين الجزائر والاتحاد الأوربي ليست وليدة اليوم وإنما هي قديمة تبلورت جذورها التاريخية منذ وجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر، بحيث كانت الجزائر في هذه الفترة تنطبق عليها الأحكام والقوانين السائدة في فرنسا إذ كانت تعبر جزءا لا يتجزأ منها.

وبعد نيل الجزائر لاستقلالها وافقت على التوقيع على اتفاقية التعاون ستة 1976 مع الاتحاد الأوروبي، من أجل الحصول على الامتيازات التي تمنحها المجموعة الأوروبية بموجب هذه الاتفاقية، تحصلت الجزائر على مساعدات مالية تجسدت في أربع بروتوكولات مالية، حيث انصب الاهتمام في هذه الاتفاقية على ترقية وتشجيع المبادلات التجارية.

وفي سنة 2002 وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة تناولت هذه الأخيرة مختلف الجوانب الاقتصادية والمالية، الاجتماعية، التجارية، الأمنية والسياسية، الثقافية، الإنسانية، وهذا عكس ما كان سائد في الاتفاقيات السابقة.

و اذا نظرنا الى افريقيا نجد انها تأخرت كثيرا على المستوى العالمي في مثل هذه التكتلات، فقد ظلت القارة الافريقية لقرون طويلة الحلقة الأضعف و الأكثر معاناة، الا اننا نشهد محاولة لتوجه نحو توحيد دول افريقيا، حتى تكون سوق لتصريف منتجاتها فيما بينها ،و تبني نفسها و توجد لها مكانة بين الفضاءات الاقتصادية الدولية، حيث انطلقت جهود حثيثة لبعث افريقيا، لتتوج هذه المجهودات باتفاق تاريخي لأعضاء دول الاتحاد إفريقيا سنة2019 على إطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة.

و في 15 ديسمبر 2019 وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الافريقي، و بذلك تكون الدولة رقم ثلاثون الموقعة على هذه الشراكة.

كما حرصت الجزائر على تدعيم العلاقات الجزائرية الإفريقية في مختلف المجالات والأصعدة، ومنه فإن الجزائر بثقلها البشري والحضاري وبموقعها الجغرافي المتميز مهيأة لأن تلعب دورا قياديا في إفريقيا يساعدها في توقيع اتفاقيات مختلفة، وتحرير التجارة البينية بين دول القارة من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

الفصل
الثاني

الفصل الثاني:

تحليل اثر المبادلات التجارية مع كل من الاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005- 2019

- تمهيد

- المبحث الأول: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005- 2019

- المطلب لأول: تطور حجم الصادرات و الواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2019

- المطلب الثاني: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005- 2019

- المبحث الثاني: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2005 - 2019

- المطلب الأول: تطور حجم الصادرات و الواردات الجزائرية مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2005 - 2019

- المطلب الثاني: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2005- 2019

- خلاصة الفصل الثاني

الملخص

الفصل الثاني

تمهيد:

يؤدي قطاع التجارة الخارجية في الجزائر دورا أساسيا في اقتصاد البلد، حيث عرف تطورا كبيرا منذ مرحلة التخطيط إلى مرحلة اقتصاد السوق، و التي تميزت بتحرير المبادلات التجارية و الولوج إلى الأسواق الخارجية.

و من أجل تحليل كل من الواردات و الصادرات، و لمعرفة ما مدى مساهمة الواردات في الطلب المحلي و ما مدى قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة في الأسواق الخارجية، ومن ثمة تحليل تطور رصيد الميزان التجاري و معرفة ما إذا كانت حالته في فائض أم عجز، وللوقوف على مدى كفاءة هذا القطاع لما يلعبه من أدوار في تنمية الاقتصاد الوطني، أردنا في هذا الفصل تحليل تطور وضعية رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005_2019)، و على هذا الأساس قسمنا فصلنا هذا إلى مبحثين: تناولنا في المبحث الأول: تحليل واقع الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2005 إلى 2019، و في المبحث الثاني: تحليل واقع الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة من 2005 إلى 2019.

المبحث الأول: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005– 2019):

إن الميزان التجاري الجزائري في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تميز بالعجز في الفترة الأولى من إمضاء اتفاقية الشراكة، و بعد مرور فترة من الزمن بدأ في التحسن بين الارتفاع و العجز.

المطلب الأول: تطور حجم الصادرات و الواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي

عرفت الصادرات والواردات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي تطورا كبيرا، منذ إمضاء اتفاقية الشراكة بينهما.

أولا: تطور قيمة الواردات بين الجزائري و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005– 2019

تميزت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بالارتفاع، من قبل الإمضاء على اتفاقية الشراكة وحتى بعدها حيث بلغت قيمة الواردات سنة 2005 ما قيمته 7853 مليار دينار، بينما بلغت سنة 2016 ما قيمته 246020 مليار دينار جزائري، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 01: تطور قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005_2019).

الوحدة:مليار دينار جزائري

السنوا	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
الواردات	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة
	7853	52	8472	54	9951	51	13591	52.8	14970	52.4	152030	50.5	179353	52	20427	52
السنوا	2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019			
الواردات	22822	52	23937	49	25599	49	24602	47.7	22524	44.1	24666	45.7	22259	44		

SOURCE:EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES COLLECTIONS STATISTIQUES, N°194/2015 ;N°220/2021.

يوضح الجدول رقم (01) أن نسبة الاستيراد في تزايد مستمر منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2014، رغم بوادر الأزمة المالية لسنة 2008 ، و التي بدأ تأثيرها في النصف الثاني من عام 2008 و امتد إلى غاية 2009، هذا لم يعفي الواردات الجزائرية من التزايد المستمر، حيث بلغت قيمتها سنة 2005 بـ(7853) مليار دينار جزائري لتصل سنة 2014 ما قيمته (23937) مليار دينار جزائري، و هذا ما يفسر بتخفيض معدل الحماية الجمركية الناجم عن اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و الذي دخل حيز التطبيق منذ سنة

2005، و الذي يعفي الواردات الجزائرية من الحماية الجمركية، لنلاحظ بعدها انخفاض كذلك في الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حيث بلغ حجم الواردات سنة 2015 ما قيمته(25599) مليار دينار جزائري لتصل سنة 2019حجم الواردات: (22259) مليار دينار جزائري، و هذا راجع إلى إقرار السلطات الجزائرية نظام إجراءات إحماءيه بفرض رسوم على الواردات تتراوح من(30%)إلى(200%)، بهدف حماية الإنتاج المحلي، و كذلك راجع إلى الأزمة الصحية التي أعلنت في البلاد منذ مارس 2019، و التي اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على مخزونات المواد الأساسية من خلال قائمة تضمنت(30) منتج منع من التصدير لمدة (6)أشهر قابلة للتجديد، ومن جهة أخرى عرفت سنة 2020، إعادة تقييم شاملة لاتفاقات الشراكة.

ثانيا: تطور قيمة الصادرات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة من 2005 الى 2019

تميزت صادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي بالارتفاع في السنوات الأولى، حيث قدرة قيمة الصادرات سنة 2005 بـ (19035)مليار دينار جزائري، بينما انخفضت في السنوات الأخيرة حيث بلغت قيمة الصادرات سنة 2016 بـ(18797) مليار دينار جزائري و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 2: تطور قيمة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005_2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
الصادرات	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة
	19035	49,37	20899	50	18355	49,1	26590	52.2	17172	38,00	21274	49,1	27281	50,8	31471	55,3
السنوات	2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019			
الصادرات	33151	63,5	31577	64.2	23434	66,3	18797	57,4	22736	57,9	28065	57,4	244956	57.3		

SOURCE:EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES, COLLECTIONS STATISTIQUES N°194/2015 ;N°220/2021.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02)، أن الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي في ارتفاع من سنة 2005 حيث بلغت(19035) مليار دينار جزائري و هي بداية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتصل سنة 2008مبلغ (26590) مليار دينار جزائري أما سنة 2009 و الذي قارب ما قيمة (17172) مليار دينار جزائري، فيفسر هذا الانخفاض في حجم الصادرات الجزائرية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و التي بدأ تأثيرها في بداية 2009 و ما سببته من كساد عالمي، أثر في نسبة الصادرات الجزائرية.

إلا أنه و ابتداء من سنة 2010 حيث بلغت الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي (21274)مليار دينار جزائري، نلاحظ ارتفاع في حجم الصادرات إلى غاية سنة 2014 حيث بلغت قيمة الصادرات(31577) مليار دينار جزائري و هذا الارتفاع راجع إلى التعافي الذي شهده العالم بعد الأزمة المالية لسنة 2008، كما نلاحظ تذبذب بين الارتفاع والانخفاض فيحجم الصادرات في السنوات الموالية من سنة 2015حيث بلغت قيمة الصادرات(23434) مليار دينار جزائري إلى غاية سنة 2019،حيث بلغ حجم الصادرات (244956) مليار دينار جزائري، وهذا بالرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة في تشجيع الصادرات و التقليل من الاستيراد، و إتباع سياسة أخرى كترشيد الاستيراد، إلا أن الأزمة الصحية (كوفيد 19)،التي كانت أواخر سنة 2019 و بداية سنة 2020 كان لها الأثر الكبير في تراجع الصادرات بسبب غلق الحدود الوطنية و الدولية أمام الصادرات.

- ثالثا: هيكل الصادرات و الواردات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2019):

تتمثل أهم المنتجات المصدرة و المستوردة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في المواد النصف المصنعة في المرتبة الأولى ثم تليها المنتجات الأخرى.

1-هيكل الواردات الجزائرية:

احتلت المنتجات النصف المصنعة المرتبة الأولى،ثم تليها المواد الغذائية من حيث الواردات الجزائرية من الدول الاتحاد الأوروبي، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03):أهم المنتجات المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005 – 2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات / اهم المنتجات	2015		2016		2017		2018		2019	
	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة
المواد النصف مصنعة	1208	23,3	1251	24,3	1219	23,8	1278	23,7	1229	23,5
المواد الاولية	143	2,8	145	3,1	158	3,1	157	3,1	195	3,1
الطاقة و الزيوت	238	4,6	176	3,4	221	4,3	125	2,3	171	3,4
المواد الغذائية	935	18	900	17,5	936	18,3	999	18,3	963	18

المصدر: المديرية العامة للجمارك على

الرابط التاليhttps: ext2019 vf.pdf::://www.douane.gov.dz/IMG /pdf/rapport.com

من خلال الجدول رقم (03) يتضح لنا، أهم المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي حيث تحتل منتجات نصف مصنعة المرتبة الأولى بقيمة(1208)مليار دينار جزائري سنة 2015، لتصل سنة 2019 ما قيمته (1229)مليار دينار، و التي تعتبر مواد أساسية في تركيبة فاتورة الواردات ضمن اتفاق الشراكة، متبوعة بسلع الغذائية و خاصة القمح بقيمة (935) مليار دينار جزائري، وهذا كون الجزائر لم تصل إلى الاكتفاء الذاتي و كذلك إقصاء الزراعة ضمن بنود الاتفاق، مما جعل الجزائر تستورد المواد الغذائية ،أما بالنسبة مواد الطاقة و الزيوت فهي في انخفاض حيث بلغت سنة 2015 بـ238 مليار دينار جزائري و سجلت سنة 2019 ما يقارب 171 مليار دينار، و هذا الانخفاض راجع إلى السياسة التي طبقتها الجزائر في السنوات الأخيرة على بعض المنتجات المستوردة، أما المواد الأولية فكانت بنسبة ضئيلة وهي بين الارتفاع و الانخفاض.

2- هيكل الصادرات الجزائرية:

احتلت المنتجات الطاقة و الزيوت التشحيم المرتبة الأولى، من حيث الصادرات الجزائرية إلى الدول الاتحاد الأوروبي، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04): أهم المنتجات المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005 –2019)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات / أهم المنتجات	2015		2016		2017		2018		2019	
	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة
مواد نصف مصنعة	160	4,5	144	4,4	156	4,0	272	5,6	235	5,5
مواد أولية	70	0,3	83	0,4	111	0,6	205	0,8	175	0,7
المواد الغذائية	235	0,7	358	1,1	387	1,0	435	0,9	486	1,1
الطاقة و الزيوت	333	9,5	308	9,4	371	9,4	454	9,3	396	9,2

المصدر: معطيات المديرية العامة للجمارك.

الرابط التالي:https: ext2019 vf.pdf:://www.douane.gov.dz/IMG /pdf/rapport.com

من خلال الجدول رقم (04)، يتضح لنا أن أهم المنتجات المصدرة من طرف الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي نجد مواد الطاقة و زيوت التشحيم تحتل المرتبة الأولى حيث بلغت سنة 2015 ما قيمته333 مليون دينار جزائري لتصل سنة 2019 ما قيمته 396 مليار دينار، وهي تتميز بالارتفاع، و هذا راجع كون الجزائر تزخر بهذه المواد إضافة إلى أن الجزائر تمتلك مصادر البترول ،ثم تليها المواد غذائية مثل (التمور، الزيوت ،سكر قصب و غيرها من المنتجات الغذائية) بقيمة 235 مليار دينار جزائري سنة 2015 لتصل سنة 2019 ما قيمته 486 مليار دينار جزائري، ثم تليها كل من المواد النصف المصنعة بقيمة 160 مليار دينار جزائري سنة 2015 لتصل سنة 2019 ما قيمته 235 مليار دينار جزائري، ثم المواد الأولية ومواد.

- رابعا: الصادرات و الواردات الجزائرية نحو أهم الشركاء التجاريين من الاتحاد الأوروبي للفترة من (2005-2019)

هناك بعض الدول تحتل المرتبة الأولى فيما يخص الصادرات الجزائرية، و كذا اعتماد الجزائر على بعض الدول في وارداتها من السلع.

1- واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (2005 -2019):

تعد فرنسا من بين أهم الشركاء التجاريين التي تستورد منها للجزائر، حيث بلغت قيمة الواردات 51013مليار دينار سنة 2018، ثم تليها كل من إيطاليا و اسبانيا و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (01):الواردات الجزائرية من أهم الشركاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005 - 2019

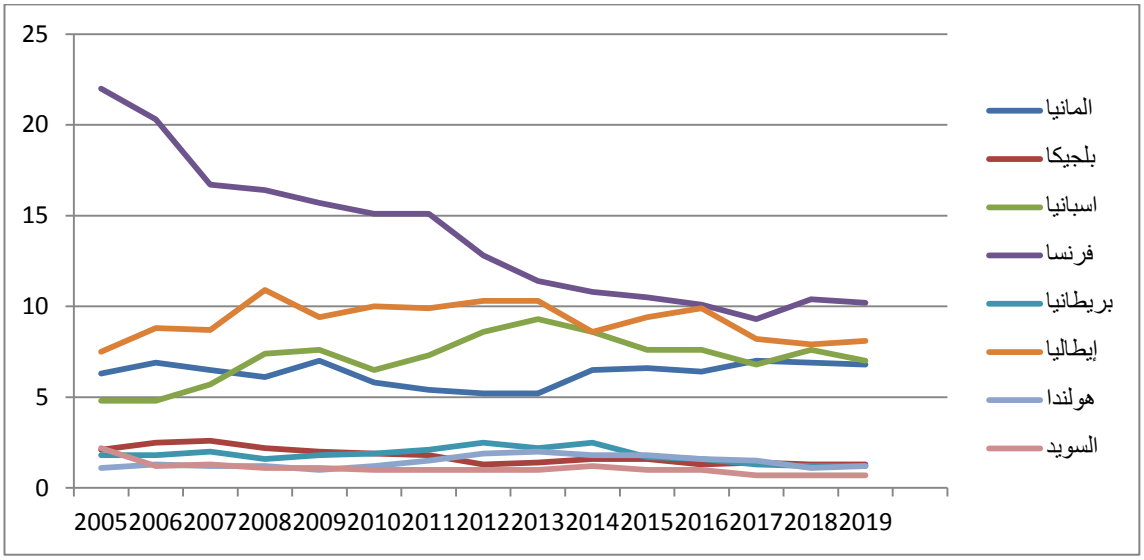

SOURCE:EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES, COLLECTIONS STATISTIQUES N°194/2015 ;N°220/2021.

من خلال الشكل رقم (01) يتضح لنا، أن أهم الشركاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي التي تستورد منها الجزائر منتجاتها، احتلت فرنسا المرتبة الأولى و هذا راجع إلى أن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية و معظم سكان الجزائر مغتربين في فرنسا، ثم تليها كل من ايطاليا و اسبانيا على التوالي ،كما نلاحظ انخفاض في نسبة الواردات من سنة 2015 إلى غاية 2018.

وحسب المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصائياتONS، فإن قيمة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي، بلغت ما نسبته 52,5 % لسنة2005، مقابل 4% لسنة 2019، أي بتخفيض يقدربـ(8,1%)، وهذا راجع إلى إقرار الجزائر تخفيض فاتورة الاستيراد، في إطار تطبيقها لسياسة التقشف بعد تراجع أسعار البترول سنة 2014 و بداية سنة 2015.وكذا الأزمة الصحية أواخر سنة 2019.

2- الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2019)

تعد ايطاليا من بين أهم الشركاء التجاريين للجزائر حيث بلغت الصادرات ما نسبته 14.88% سنة 2018 ،و الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (02):الصادرات الجزائرية نحو أهم الشركاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي.

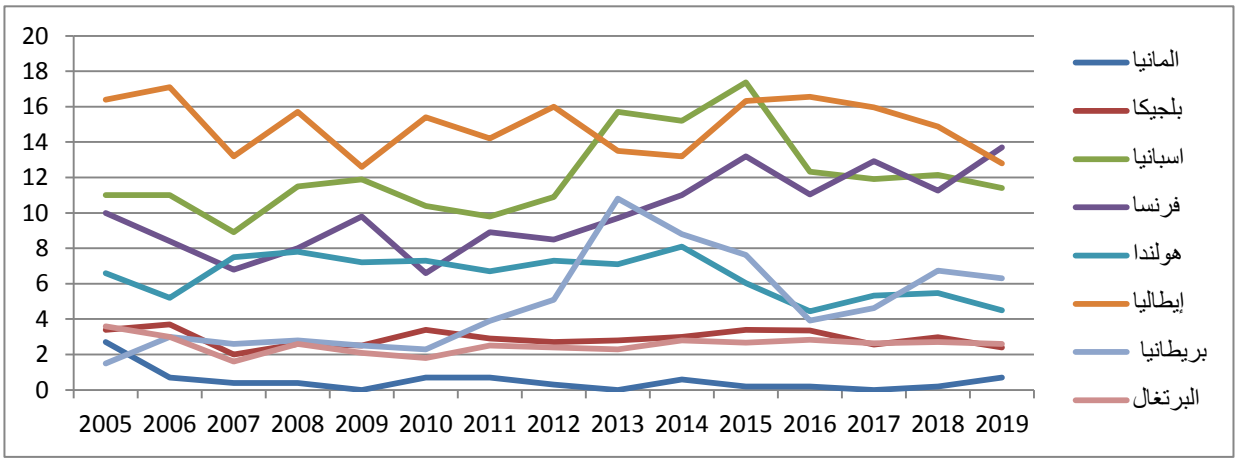

SOURCE:EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES, COLLECTIONS STATISTIQUES N°194/2015 ;N°220/2021.

من خلال الشكل رقم (02) يتضح لنا، أن عميل الجزائر الرئيسي هو إيطاليا وهذا راجع إلى العلاقة الودية التي تربط الجزائر و إيطاليا منذ زمن طويل من جهة و من جهة أخرى إلى انخفاض التكلفة المواد المصنعة و كذلك اليد العاملة الجزائرية هو ما دفع بايطاليا بالتعامل مع الجزائر بصورة كبيرة، ثم تليها اسبانيا وفرنسا ثم تأتي الدول الأخرى بنسب منخفضة.

وبلغت نسبة الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي ما نسبته(49,3%) سنة 2005، إلى نسبة(51,60%) سنة 2019، وهذا بين الارتفاع و الانخفاض و هذا راجع الى فرض الحكومة الجزائرية قيود على بعض المنتجات الجزائرية، و كذا الوباء الذي اجتاح العالم أواخر سنة 2019 الذي تسبب بغلق الحدود.

المطلب الثاني: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من (2005-2019).

لقد مرت الجزائر بعدت تغيرات و تحولات اقتصادية خلال الفترة (2005-2019)، من بينها سير تنفيذ عقد الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي.

أولا: رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2005- 2019

تميز الميزان التجاري الجزائري بالعجز خلال الفترة من 2005 – 2019، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (05): رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2019)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	49.37	50.77	49.19	52.2	38.0	49.1	50.8	55.3
الواردات	52.6	54.4	51.9	52.8	52.4	50.5	52.1	52.3
الميزان التجاري	-3.23	- 3.36	-2.71	- 0.6	-14.4	-1.4	-1.3	3
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
الصادرات	63.5	64.2	66.3	57.4	57.9	57.4	57.3	
الواردات	52.2	50.7	49.3	47.7	44.1	45.7	44.4	
الميزان التجاري	11.3	13.5	17	9.7	13.8	11.7	12.9	

Source: EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES, COLLECTIONS STATISTIQUES N°194/2015 ;N°220/2021.

والشكل التالي يوضح رصيد الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005-2019)

الشكل رقم03: رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005 – 2019)

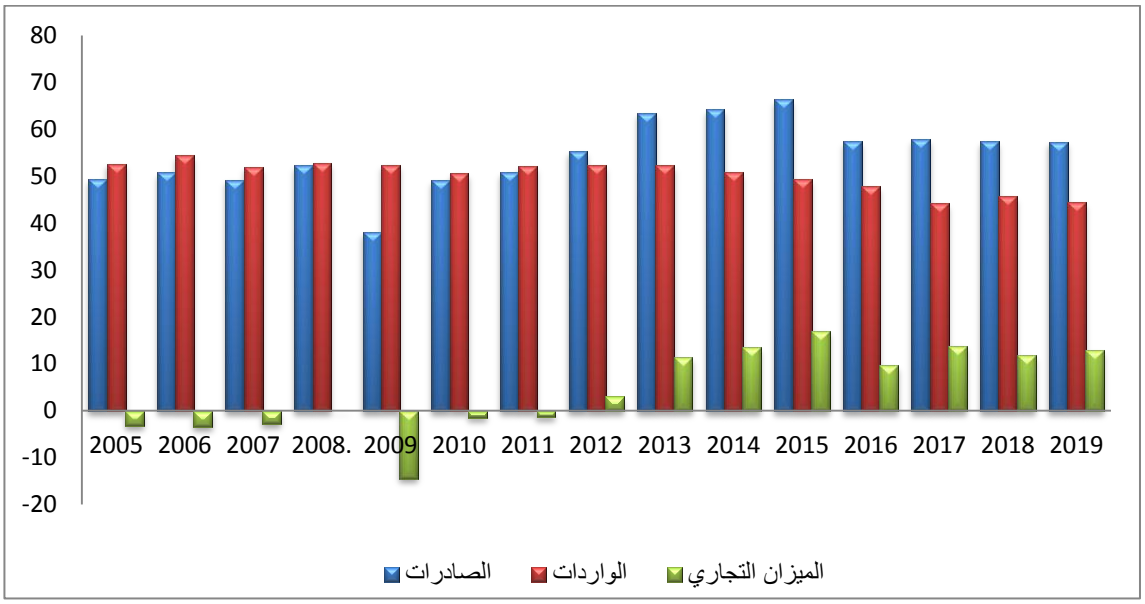

Source:EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES, COLLECTIONS STATISTIQUES N°194/2015 ;N°220/2021.

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ أنه كان هناك عجز في الميزان التجاري في السنوات من 2005 إلى غاية سنة 2008، ثم يبدأ في التحسن ليصبح في السنوات الأخير يحقق فائض، حيث بلغت قيمة رصيد الميزان التجاري سنة 2005 عجز بنسبة (– 3.23%)، و في سنة 2008 بلغت نسبة عجز رصيد الميزان التجاري بـ (–0.6%)، ويفسر وهذا العجز كون الجزائر في بداية توقيعها على اتفاقية الشراكة الأوروبية، و لاتزال تعاني من التبعية، و كذلك صادرات الجزائر خارج المحروقات ضعيفة، و هذا راجع إلى نوعية و جودة المواد المصنعة و صعوبة ولوج الأسواق الأوروبية، و لكن سنة 2009 كان العجز في الميزان التجاري كبيرا جدا نتيجة الأزمة المالية لسنة 2008 و التي بدأ تأثيرها سنة 2009 و ما سببته من كساد عالمي، اثر في نسبة الصادرات الجزائرية، أما سنتي 2010 و 2011 بدء يلاحظ انخفاض في عجز الميزان التجاري، ومن سنة 2012 تميز رصيد الميزان التجاري بفائض بالرصيد حيث بلغ ما نسبته (3%)، ليصل سنة 2019 إلى نسبة فائض بـ(17.36%).

كما نلاحظ من خلال الشكل، ارتفاع قيمة الواردات بشكل مستمر حيث بلغة نسبة الواردات سنة 2005ب(52.6 %) إلى غاية سنة 2013، حيث بلغت نسبة الواردات ب (52.2%)، و السبب في ذلك ما يقابلها من تسهيلات جمركية و تخفيضات التعريفة الجمركية هذا من جهة، و كذلك ارتفاع أسعار البترول خلال هذه السنوات و محاولة استغلالها في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي و النمو من جهة أخرى، و بداية من سنة 2014 بدأت الواردات في الانخفاض حيث بلغت نسب الواردات سنة 2014ب (50.7%) إلى غاية سنة 2019 بلغت نسبة الواردات (44.4%)، و هذا راجع لاتخاذ الجزائر لبعض القرارات من اجل تخفيض فاتورة الاستيراد في إطار سياسة التقشف، إلا أنها لم ترقى لما هو مأمول و لم تؤثر على انخفاض الواردات بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي، وتأثره بالظروف الصحية و الاقتصادية.

من خلال الإحصائيات السابقة يتبين لنا صورة جلية و واضحة للاختلال الهيكلي للاقتصاد الجزائري، بسبب الاعتماد الكلي على الصادرات من المحروقات و تغطية قيمة الواردات ،و بما أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر، لكونه يستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات و الواردات الجزائرية، فإنه أيضا هو المساهم الأول في عجز الميزان التجاري خارج المحروقات.

و بالتالي فمن المحتمل أن يزيد هذا العجز لصالح الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء مرحلة تفكيك الحقوق الجمركية على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، و تحرير التبادل بين الطرفين في إطار منطقة التبادل الحر الأوروبية–الجزائرية، في ظل اعتماد الجزائر على صادراتها من المحروقات، و عدم إمكانية منافسة المنتجات المحلية الجزائرية للمنتجات الأوروبية، في ظل تباين مستويات التنمية بين طرفي الشراكة.

ثانيا: أهم المشاكل و التحديات التي تواجه الميزان التجاري الجزائري في ظل الشراكة الأوروبية

أن مستقبل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد 16 عاما من دخول الاتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، و التي ننتقد نتائجها خاصة فيما يخص الاقتصاد الجزائري، و حتى بعد صدور الوثيقة التي تضمنت21 توصية تسمح بإعادة بعث الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، في بروكسل خلال اجتماع إدارة اتفاق الشراكة بين الجزائر

و الاتحاد، حيث منح هذا الاتفاق كل الأهمية و استعمال كل الإمكانات المتاحة ضمن ثلاثة محاور سياسية و اقتصادية و إنسانية، إن نجاح المبادلات التجارية في الجزائر في ظل اتفاقيات التبادل الحر، يتطلب العمل على القضاء على كافة العراقيل و التحديات و التي من شأنها أن تعيق مستقبل تطور و تحسين هذا القطاع.

1- المشاكل التي تواجه الجزائر في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

إن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية و المحلية، كما إن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الوطنية يمثل تحديا أمام الصناعة الجزائرية ،و من أهم المشاكل التي واجهة الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد نذكر منها:

-إن إقصاء المنتجات الزراعية و الصيد البحري ضمن اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي أثر بصورة مباشرة على قطاع الزراعة حيث أن الاتحاد الأوروبي يضمن 48%من حاجاتنا من المواد الزراعية ونستقبل 78% من الواردات الزراعية أي بعجز يتراوح مابين 1.3و1.5مليار دولار، هذا العجز يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية و منتجات الصيد البحري، و هذا من خلال غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة، و ضعف الإنتاج الزراعي الوطني و كذا الحواجز غير الجمركية و التي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوروبية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بحماية البيئة و صحة الإنسان و الحيوان من جهة أخرى.

- تحرير المبادلات الصناعية أدى إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما أدى إلى تفاقم البطالة الناتجة عن تحويل العمال. تسريحهم النهائي.

إلغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية، رفع من المنافسة الأوروبية، مما أدى الى اختفاء بعض المؤسسات الأقل تنافسية، و التي هي أساس غير مؤهلة ولا تتجاوب مع معايير الدولية.

- المشاكل التي ظهرت مع انخفاض الحماية الجمركية، في قطاعات السلع الوسطية و سلع الاستهلاك.

- إن إلغاء القيود الكمية و الرسوم الجمركية أدى الى المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من المحلية، و هذا ما اضعف المنتج الجزائري، إضافة إلى وجود محيط تنافسي على الصادرات الجزائرية من السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوروبي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى و الشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي و انخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفضيلات.

2- التحديات التي ستواجهها الجزائر لإنجاح الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:

يرتبط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع النفط الذي يخضع إلى التغيرات الاقتصادية العالمية و العوامل الجيوسياسية ، و هذا ما يعني انه معرض للصدمات السلبية بسبب تراجع سعره في الأسواق الدولية، ما يؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة.

أ- تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتصدير:

لقد قامت المفوضية الأوروبية بتشجيع التجارة في منطقة المتوسط عبر برنامج اوروميد، حيث يهف إلى تعزيز الروابط الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية، كما يعمل مكتب دعم التجارة الذي يموله الاتحاد الأوروبي و يقوم بتنفيذه المركز الدولي للتجارة، هذا الأخير يقوم بتزويد المصدرين مجانا بالمعلومات التي تهم الأسواق كالرسوم الجمركية الشروط الواجب استيفائها لتصدير و استزاد المنتجات.

ب- التحديات المرتبطة بتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية غاية في الأهمية لما يترتب عليه من نتائج مباشرة على أدائها، لذلك نصت اتفاقية الشراكة الاور-متوسطية على تأهيل هذا القطاع المهم من خلال تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنية التحتية لاستغلال المؤسسة، هذا عن طريق المرونة في القوانين و تبسيط و تأمين الإجراءات، المتعلقة بالاستثمار و تفعيل الحوار بين القطاع الخاص و العام في تطوير إصلاح المناخ العام للأعمال.

ج- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الزراعية و الصيد البحري:

هذا الإجراء سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل: التمور،الطماطم، الحمضيات،ولحوم الأغنام، ومن ثمة النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، لكن بشرط تحسين الإنتاج و تحقيق فائض للتصدير إضافة إلى توفير عنصر الجودة و النوعية في هذه المنتجات.

د- التحديات المرتبطة بالتفكيك الجمركي:

إن إجراءات التفكيك الجمركي القائم بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ضمن إطار منطقة التبادل الحر، يتوقع أن يشكل تحديا كبير على قطاع المبادلات التجارية في الجزائر، هذا من خلال تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الخارجية على أن تلغى هاته الرسوم تماما و التي تساعد في الرفع من قيمة الدخل الوطني الخام، كما تعتبر أيضا نوع من الإجراءات الحمائية على بعض المنتجات.

هـ- استقرار الاقتصاد الكلي:

يسمح هذا العامل بإعطاء مصداقية و ثقة لجلب المستثمرين الأجانب، قصد تعويض الخسائر الناتجة عن التفكيك الجمركي، و خلق مناصب شغل محليا، و كبح تدفقات الهجرة الغير شرعية و كذا هجرة الأدمغة أيضا.

و- وضع نظام آو شبكة للحماية الاجتماعية:

إن تحرير التجارة سيؤدي إلى ضرب القطاعات المحمية، و بتالي فإن القطاعات التي تود المحافظة على استمرارية نشاطها سوف تتحدد ببعض الإجراءات كتخفيض الأجور أو التسريح.

المبحث الثاني: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة (2005 _ 2019).

لقد سعت الجزائر من خلال إبرامها لاتفاق الشراكة مع الدول الإفريقية إلى تنويع اقتصادها الوطني من خلال المزايا التي تتيحها هذه الشراكة، و ذلك قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة (2005-2019)

تميزت الصادرات والواردات الجزائرية مع الاتحاد الإفريقي بضآلة حجمها سواء الصادرات أو الواردات.

أولا: تطور قيمة الواردات بين الجزائر و الاتحاد الإفريقي للفترة (2005 – 2019)

تميزت الواردات بين الجزائر و الاتحاد الإفريقي بضعف حيث بلغ حجم الواردات من الاتحاد الإفريقي بـ240 مليار دينار جزائري سنة 2019، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (06): تطور قيمة الواردات بين الجزائرية و الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2005_2019.

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
الواردات	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة
	110	0.7	107	0.7	161	0.8	258	1.0	253	0.9	294	1.0	420	1.2	547	1.5
السنوات	2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019			
الواردات	473	1.1	357	0.8	369	0.7	268	0.5	216	0.4	204	0.4	240	0.5		

Source:EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES, COLLECTIONS STATISTIQUES N°194/2015 ;N°220/2021

من خلال الجدول رقم (06) يتضح لنا، أن الواردات في تذبذب منذ 2005 إلى سنة 2019 بين الارتفاع و الانخفاض و هذا راجع إلى استحواذ دول الاتحاد الأوروبي على نسبة كبيرة من الأسواق الجزائرية أي أن معظم واردات الجزائر في المرتبة الأولى دول الاتحاد الأوروبي تليها دول أسيا و أمريكا و في الأخير الدول الإفريقية بنسب ضئيلة جدا.

ثانيا: تطور قيمة الصادرات بين الجزائر والاتحاد الإفريقي للفترة(2005 -2019)

عرفت الصادرات الجزائرية نحو الدول الإفريقية بالانخفاض حيث بلغت قيمة الصادرات 133 مليار دينار سنة 2019، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(07): تطور قيمة الصادرات بين الجزائر و الاتحاد الإفريقي خلال الفترة من (2005_2019)

الوحدة:مليار دينار جزائري

السنوات	2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011		2012	
الصادرات	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة	الوحدة	النسبة
	367	0.1	109	0.0	472	1.1	231	0.5	686	0.2	585	0.1	108	0.2	486	0.1
السنوات	2013		2014		2015		2016		2017		2018		2019			
الصادرات	939	0.2	957	0.2	833	0.2	779	0.2	134	0.3	155	0.3	133	0.3		

source:EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES .COLLECTIONS STATISTIQUES N°194/2015 ;N°220/2021

من خلال الجدول رقم (07) يتضح لنا أن المبادلات التجارية بين الجزائر و دول إفريقيا ضعيفة جدا، مقارنة بالمبادلات التجارية الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث قدرت الصادرات الجزائرية نحو الدول الإفريقية سنة 2005 بـ(367) مليار دينار جزائري، و إلى غاية سنة 2010 قدرت الصادرات الجزائرية بـ585مليار دينار جزائري حيث كان الزيادة في مدة 5 سنوات لا تتعدى(217) مليار دينار جزائري، و هذا راجع إلى اهتمام الدولة ببناء الجسور نحو الضفة الأخرى من البحر المتوسط، إضافة إلى أمريكا و أسيا، على حساب القارة السمراء

حيث تنحصر المبادلات التجارية الجزائرية مع الدول الإفريقية في أربع شركاء (مصر، تونس، المغرب و دول الساحل الإفريقي التي هي "موريتانيا ،مالي، النيجر).

أما المبادلات التجارية خلال السنوات من 2011 إلى 2019 فهي في تذبذب بين الارتفاع الطفيف، والانخفاض، رغم المجهودات المبذولة من طرف الدول الإفريقية في إنشاء سوق افريقية موحدة، الذي تم التوقيع عليه سنة 2018 و دخل حيز التنفيذ 30 ماي 2019 ، و كذلك المجهودات الجزائرية من خلال افتتاح الجزائر أول معبر بري مع موريتانيا في 19 من أغسطس/آب 2018، ومنحها تراخيص للنقل البري بالشاحنات لمنتجات مجمعات اقتصادية جزائرية، إضافة إلى تحديثها شبكة السكك الحديدة واستئناف مشروع بناء ميناء في منطقة الحمدانية وهو ميناء تجاري يقع في منطقة الجزر الثلاثة.

إضافة إلى طريق الوحدة الإفريقية، المشروع (الفخر) كما يلقب يربط العاصمة الجزائرية بـ"لاغوس" عاصمة نيجريا، ورغم أن الجزائر أعلنت في بدايات 2017، انتهاءها من إتمام إنجاز آخر شطر، فإن الأهداف المعلنة للمشروع المتمثلة في فك العزلة عن طريق صحراء الساحل وجنوب إفريقيا وجنوب بلدان شمال إفريقيا وتعزيز النشاط الاقتصادي لموانئ الجزائر وتونس وربط نيجيريا بشمال القارة، بقيت مجرد حبر على ورق لعدة أسباب أبرزها نقص الإرادة السياسية والاقتصادية لتفعيله والاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة على غرار الحرب في مالي وانعدام الاستقرار السياسي في ليبيا ونشاطات بوكو حرام في النيجر.

ثالثا: هيكل الصادرات والواردات بين الجزائر والاتحاد الإفريقي خلال الفترة (2005-2019)

أهم المنتجات المصدرة و المستوردة من الاتحاد الإفريقي تتمثل في: المواد النصف المصنعة في المرتبة الأولى ثم تليها المنتجات الأخرى.

1-أهم المنتجات المصدرة من الجزائر إلى الاتحاد الإفريقي خلال الفترة 2015 - 2019

انحصرت المنتجات المصدرة إلى دول الاتحاد الإفريقي حسب إحصائيات مديرية العامة للجمارك، فإن أهم المنتجات المصدرة من الجزائر إلى الاتحاد الإفريقي خلال الفترة من 2015 – 2019 فهي تتمثل في التمور، الامونياك، الزنك، الزجاج، و مادة الخروب و التجهيزات الكهرو منزلية.

2- أهم المنتجات المستوردة بين الجزائر و الاتحاد الإفريقي خلال الفترة (2015 – 2019)

حسب إحصائيات مديرية العامة للجمارك، فإن أهم المنتجات المستوردة من الدول الإفريقية تمثلت في الحديد، الملابس، و مشتقات الفوسفات وهي بنسب ضئيلة جدا.

و يبقى الضعف في نسبة الصادرات و الواردات الجزائرية من مختلف المنتجات من والى الدول الإفريقية تواجهه عدة أسباب، نذكر منها عدم وجود البنى التحتية و شبكة المواصلات وكذا عدم الاستقرار الأمني في المنطقة، ولكي نحسن من هذه النسب أو زيادة في الصادرات نحو هذه الدول يجب الاستعجال بإلغاء الإجراءات الإدارية الثقيلة ،المعمول بها في عملية التصدير، وتفعيل شبكة الطرقات والنقل البري لتسهيل الحركة التجارية وضمان وصول السلع سريعة التلف قبل انتهاء مدة صلاحيتها.

كما يرى بعض الاقتصاديين أن أسواق إفريقيا تُعد منطقة واعدة توفر فرص شراكة واستثمار مربحة، في حال توفر أجواء اقتصادية مرنة وتسهيل إجراءات التصدير والاستثمار، لتحفيز المتعاملين الاقتصاديين على دخولها لأسواق، خاصة أن كل المؤشرات، تؤكد أن المنتجات الجزائرية قادرة على التموقع بالأسواق الإفريقية ومنافسة المنتجات الأجنبية المستوردة من باقي الدول، خاصة أن المنتجات المصنّعة ببلادنا معروفة بنوعيتها ومطابقتها لمعايير الجودة التي أهّلتها للحصول على شهادات المطابقة التي يمكن استغلالها كسند قوي لإيجاد زبائن على الصعيد الإقليمي، في (التمور، القصب السكري ،الامونياك، الزنك، الزجاج، مشتقات الفوسفات، الحديد...).

رابعا: الصادرات و الواردات الجزائرية نحو أهم الشركاء التجاريين للفترة (2005 – 2019)

تمركزت المبادلات التجارية الجزائرية مع الدول الإفريقية في ثلاث أو أربع دول فقط أهمها (تونس، مصر، ودول الساحل الإفريقي).

- الواردات الجزائرية من طرف أهم الشركاء التجاريين من الاتحاد الإفريقي للفترة من (2005-2019).

اقتصرت واردات الجزائر من الاتحاد الإفريقي على الدول المجاورة (تونس، مصر، دول الساحل الإفريقي) و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): الواردات الجزائرية من طرف أهم الشركاء التجاريين الإفريقيين خلال الفترة (2005-2019)

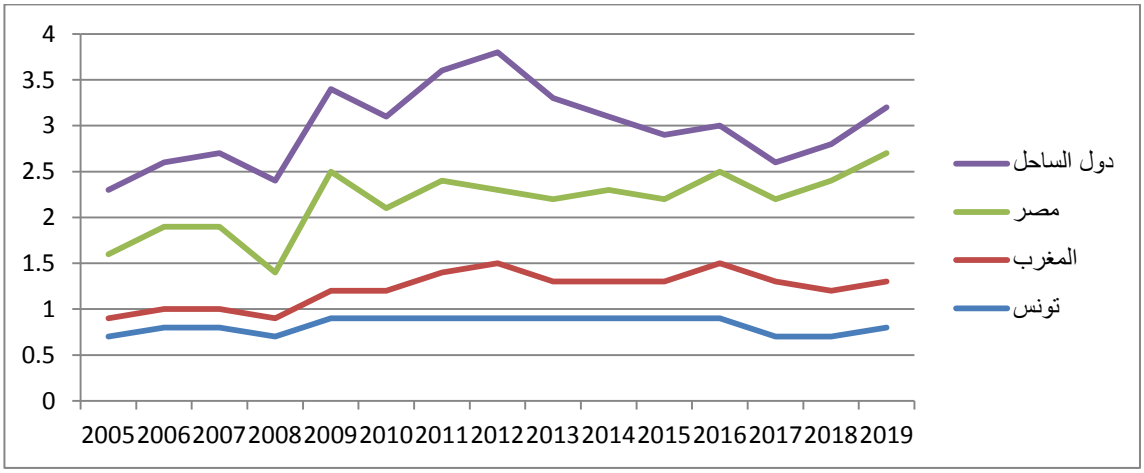

SOURCE:EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES COLLECTIONS STATISTIQUES N°194/2015 ;N°220/2021

نلاحظ من خلال الشكل رقم(04) أن الشركاء الأساسيين لواردات الجزائر هم نفسهم الدول التي تصدر إليهم الجزائر منتجاتها، حيث أن نسبة الواردات الجزائرية من هذه الدول متفاوتة و بنسب ضئيلة و هذا راجع إلى اعتماد الجزائر بنسبة كبيرة في وارداتها من الدول الأوروبية وكذلك بسبب اختلاف منتجاتها عن المنتجات الإفريقية، حيث نلاحظ أن دول الساحل الإفريقي مجتمعة تمثل النسبة الأكبر في الواردات الجزائرية ثم تليها مصر والمغرب،و هذا راجع إلى قرب المسافة عكس الدول الإفريقية الأخرى التي نلاحظ فيها أن نسبة الواردات تكاد تنعدم.

1- أهم الشركاء التجاريين فيما يخص الصادرات نحو الدول الإفريقية خلال الفترة (2005-2019).

إن صادرات الجزائر إلى الدول الإفريقية انحصر فقط في الدول المجاورة، و هذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم 05: الصادرات الجزائرية إلى أهم الشركاء التجاريين الأفريقيين خلال الفترة (2005-2019)

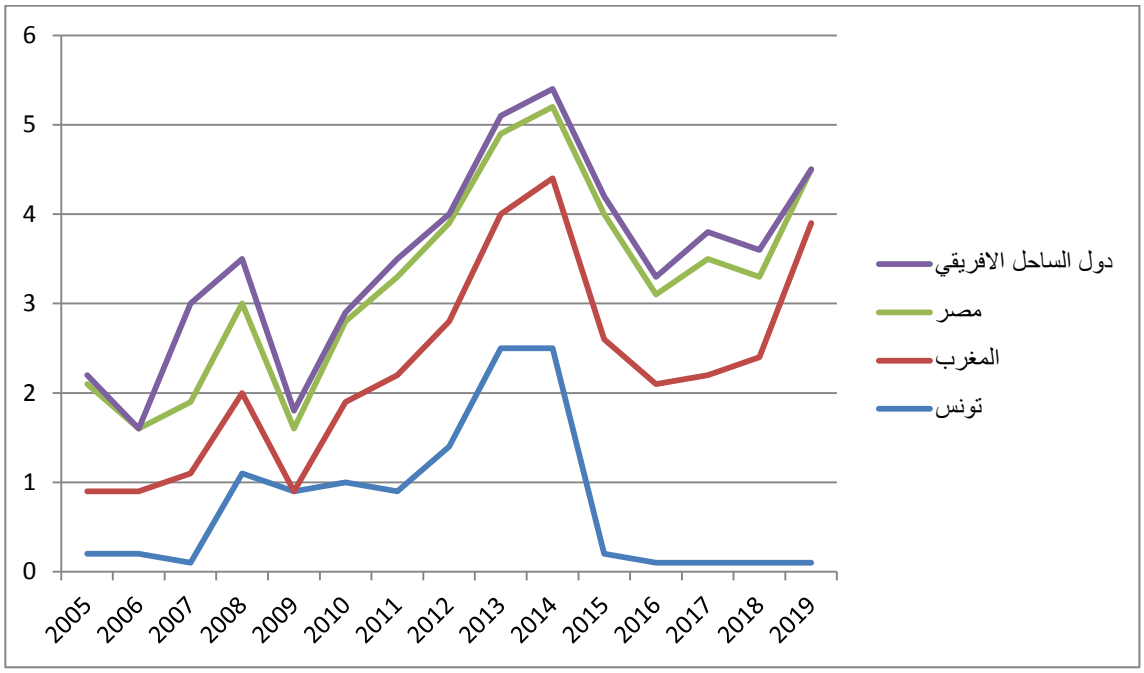

SOURCE:EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES, COLLECTIONS STATISTIQUES N°194/2015 ;N°220/2021.

من خلال الشكل رقم (05) يتضح لنا أن دول الساحل الإفريقي مجتمعة تمثل اكبر نسبة من الصادرات الجزائرية، لكن حسب كل دولة فنجد أن الشريك الأول للجزائر من حيث الصادرات هي مصر، ثم تليها كل من تونس و المغرب ثم دول الساحل الإفريقي منفردة، و هذا راجع إلى أن الدول الأفريقية منتجاتها متشابهة و لأنها تبحث عن التنويع في منتجاتها فهي تعتمد بشكل كبير على المنتجات الأوروبية و الأسيوية و خاصة المنتجات الصينية التي غزت جميع الأسواق سواء العربية أو الإفريقية و خاصة في الآونة الأخيرة و بعد انجاز الطريق الحريري الذي قلص المسافة بين هذه الدول.

المطلب الثاني: تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة من (2005-2019)

حسب ما رأينا سابقا فإن الصادرات و الواردات الجزائرية من و إلى الدول الإفريقية ضعيفة جدا، فحتما رصيد الميزان التجاري يكون في حالة عجز.

أولا: رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة(2005- 2019):

عرف الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي تطورا ملحوظا خلال الفترة (2005 – 2019)، و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 08: رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة (2005-2019)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	0.1	0.0	1.1	0.5	0.2	0.1	0.2	0.1
الواردات	0.7	0.7	0.8	1.0	0.9	1.0	1.2	1.5
الميزان التجاري	-0.6	-0.7	0.3	-0.5	-0.7	-0.9	-1.9	-1.4
السنوات	2013	2014	1015	2016	2017	2018	2019	
الصادرات	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	
الواردات	1.1	0.8	0.7	0.5	0.4	0.4	0.5	
الميزان التجاري	-0.9	-0.6	-0.5	-0.3	-0.1	-0.1	-0.2	

SOURCE:EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES COLLECTIONS STATISTIQUES N°194/2015 ;N°220/2021.

و الشكل التالي يوضح رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال الفترة (2005-2019):

الشكل رقم 06:رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الإفريقي خلال فترة (2005 _ 2019).

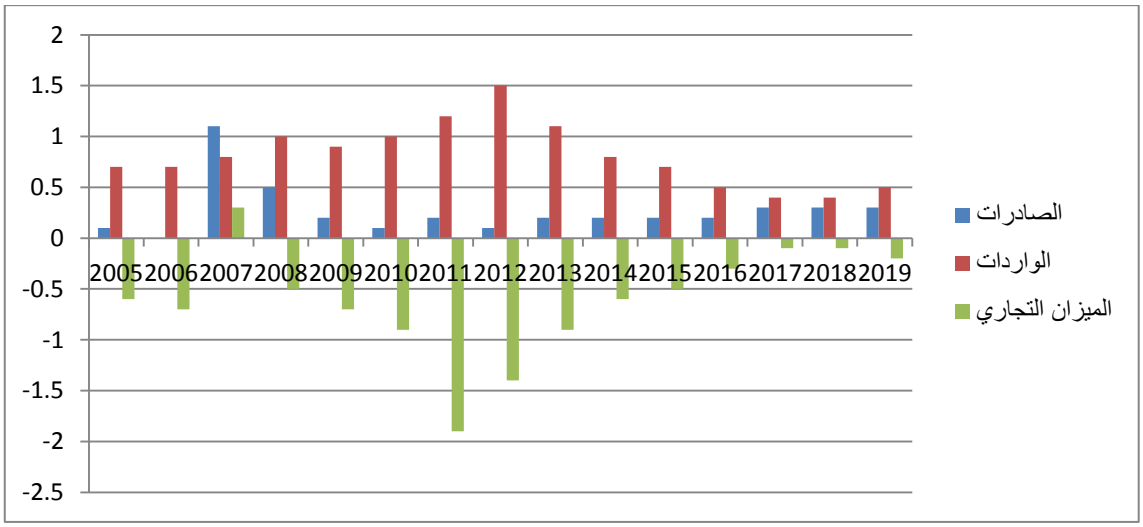

SOURCE:EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES COLLECTIONS STATISTIQUES N°194/2015 ;N°220/2021.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(06) أن الميزان التجاري الجزائري، كان يعاني من عجز طيلة السنوات من سنة2005 حيث كانت نسبة العجز(−0.6%)، إلى غاية سنة 2008 حيث بلغ رصيد الميزان التجاري نسبة العجز(−0.5%) حيث وصل سنة 2009 إلى ذروة العجز بنسبة تفوق (−1.9 %) وهي سنة الأزمة المالية العالمية ، أما منذ سنة 2012 حيث بلغت نسبة العجز (− 1,4%)، بدأ العجز يتراجع إلا انه لم يصل إلى النتائج المرجوة، وهذا العجز راجع إلى الصراعات الموجودة في معظم الدول الإفريقية و عدم الاستقرار الأمني و السياسي، وكذلك أن الجزائر تفتقد إلى وجود البني التحتية، و كذلك نقص إمكانيات التخزين و التبريد، هذا كله راجع إلى ضعف القدرات اللوجستية للتصدير، ثم بدا ينخفض العجز في الميزان التجاري حيث سنة 2013 كانت نسبة العجز تقدر ب(−0,9 %)، وقدرت النسبة سنة 2019 ب(−0,2 %) أي بفارق نسبته (0,7 %)، وهذا الانخفاض في العجز راجع إلى بداية دراسة إمكانية ولوج الأسواق الإفريقية، و لقد بدأ العمل على هذا المشروع و ذلك بانجاز الطرق و فتح الموانئ ، التي ستساعدها في المبادلات التجارية مع دول الإفريقية، و كذلك الإمضاء على اتفاقية المنطقة الحرة الإفريقية سنة 2021 ، وعلى مدى خمسة سنوات من بداية تطبيق هذه الاتفاقية تظهر نتائج المبادلات، و من بين المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية، حيث قامت في شهر نوفمبر 2021 بانطلاق قافلتين محملتين بالسلع الأولى إلى دولة السنغال، و تحمل البضائع إلى 60 متعاملا اقتصاديا، و الثانية إلى موريتانيا، حيث توقع ذات المسئول أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات سوف تتعدى عتبة 4.5 مليار دولار قبل نهاية السنة الجارية، مؤكدا وجود منحى تصاعدي في عملية التصدير خاصة نحو البلدان الإفريقية مما سيساهم في تقليص العجز في الميزان التجاري.

ثانيا: أهم المشاكل و التحديات التي تواجه الميزان التجاري الجزائري في ظل الشراكة الإفريقية

استطاعت الجزائر من إسماع صوتها في المجمعات الدولية، و التأكيد على أن إفريقيا شريك حقيقي يمكن الاعتماد عليه في العلاقات الدولية.

1 − المشاكل التي تواجه المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية:

أ- **هشاشة وضعف البنى التحتية:** يُعد عدم وجود البني التحتية الأساسية، كالطرق، والاتصالات والطاقة الكهربائية، عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية.

ب- **قلة المشروعات الخاصة و صغر حجمها:** بحيث أن قلة عدد المشروعات الخاصة، و صغر حجمها، و الافتقار إلى التكامل بينها، يعد عائقا أمام إمكانيات التكامل في ضل وجود علاقة تتسم بالتنافسية بين منتجات البلدان الإفريقية.

ت-**الفساد بمظاهره المختلفة:** إن انتشار الفساد في الدول الإفريقية له دور أساسي في التأثير في مساعي التكامل الإقليمي في إفريقيا.

ث-**التبعية الخارجية للاقتصاديات الإفريقية:** إفريقيا الى اليوم تعتمد على أوروبا في جانبها الأكبر من معاملاتها الاقتصادية الخارجية.

2- تحديات منطقة التجارة الحرة الإفريقية:

رغم المزايا و الفرص التي يمكن أن تقدمها منطقة التجارة الحرة الإفريقية للدول الأعضاء إلا أن هناك العديد من التحديات و العقبات التي تقف أمام جهود إنشاء منطقة حرة افريقية و تتمثل في:

- هناك في إفريقيا تكتلات اقتصادية قبل الشروع في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية و قد تميزت هي بحد ذاتها بعدم الوفاء بدفع اشتراكات الأعضاء، و تدني مستوى تنفيذ البرامج.
- ارتباط العديد من الأعضاء يتلك التجمعات بالدول الغربية من الناحية الاقتصادية و السياسية و الثقافية، إلى حد كبير، و هو ما يؤثر بالسلب على علاقات تلك الدول بباقي دول التجمع من ناحية و الدول الإفريقية من ناحية أخرى، كما تؤثر الصراعات و الخلافات السياسية فيما بين الدول الأعضاء على تحقيق التنمية الاقتصادية داخل تلك الدول، و هو ما نشهده مثلا في الخلاف السياسي بين الجزائر و المغرب الذي أدى الى غلق الحدود و منع تنقل الأشخاص و السلع بينهما،

- عدم استغلال الجزائر شراكة النيباد و عضويتها الفاعلة في تعزيز أسس الشراكة، و الاستثمار بالمنطقة خاصة بما تعلق بالتصدير غاز المدينة، و المواد الفلاحية (القمح، البطاطا، و المواد التي تنتج في الصحراء).
- ضعف التجارة البينية الإفريقية حيث تعتبر ضئيلة للغاية مقارنة بين القارات، حيث نسبة التجارة البينية الإفريقية حوالي(17 %)، مقارنة ب (59%) في قارة أسيا، و (69 %)في أوروبا، و أن(83%) من تجارة القارة تذهب إلى خارجها.
- الاختلافات الواضحة بين الدول في مستوى التنمية و تشابه هياكل الإنتاج، و قلة عدد المشروعات الخاصة، و صغر حجمها، و الافتقار إلى التكامل بينها، حيث تتسم العلاقة بالتنافسية بين منتجات البلدان الإفريقية التي يتخصص معظمها في المواد الأولية التي يبيعونها للبلدان الصناعية، يضاف إليها عدد من الأسواق الصغيرة و 16 دولة غير ساحلية.
- كذلك على الصعيد السياسات فدول القارة لتضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني، حيث تتعطل العلاقات نتيجة تغير الحكومات من و قت إلى أخر.
- فقر الدول الإفريقية للبنى التحتية الأساسية ،مثل الطرق و الاتصالات و الطاقة الكهربائية، حيثت شكل عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تضعف حجم التجارة البينية.

ب: مستقبل المبادلات التجارية للجزائر في إطار المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر:

–يمكن أن يشكل إنشاء المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر فرصة حقيقية للجزائر لتطوير صادراتها خارج المحروقات لفائدة السوق الإفريقية، و يتماشى هذا المشروع التجاري مع السياسة الاقتصادية للجزائر التي احتضنت في ديسمبر 2017 أول منتدى أعمال جزائري إفريقي أفضى إلى إبرام عديد العقود و الصفقات بين شركات جزائرية و شركاء من دول افريقية (تشاد، مالي ،موريتانيا ،كينيا، جنوب إفريقيا.....)، هذه المبادرات الحثيثة التي ستؤدي تنفيذها إلى نتائج تصب في صالح الاقتصاد الجزائري، و صالح الاقتصاد القاري بأكمله،

ليس من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية فحسب، بل سيمنح ذلك الأفارقة مزيدا من الثقة في تعزيز التزاماتهم بشأن أجندة 2063.

- تتمتع الجزائر بفرصة ذهبية في إطار أجندة 2063 بسبب موقعها الجغرافي على الميناء و ساحلها الممتد على المتوسط بطول 1400 كلم، إضافة إلى تجربتها الاقتصادية، و منه فيمكن لإفريقيا اعتماد خطة ثانوية باستغلال ميناء الجزائر و باقي الموانئ الجافة في مدن الجنوب ،
- كما أن الجزائر تأخرت في تنفيذ المشاريع الإقليمية الممهدة لإنشاء المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر، على غرار الطريق السريع العابر للصحراء "الجزائر –لاغوس"، و الربط بالألياف البصرية عبر الصحراء "الجزائر – ابوجا"، و خط الأنابيب الغاز "الجزائر –لاغوس "،هذه المشاريع من شأنها تحقيق التنمية و فك العزلة عن بعض المناطق و الأقاليم الحبيسة، و تعزيز التبادل التجاري.
- إن ما ستوفره إفريقيا من إمكانات بشرية خاصة بالنسبة للجزائر سيمثل فرصا حقيقية للاستثمار في اليد العاملة الإفريقية غير المكلفة، خصوصا إذا علمنا أن ذلك سيمثل حلا للاجئين الأفارقة الذي يرهق الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و الأمني للجزائر، لذا فان برتوكول التنقل الحر للأشخاص سيفضي إلى استغلال هذه الأعداد الهائلة من النازحين إلى تبادل العلوم و الخبرات و الثقافات بين شعوب القارة من جهة، و فرصة لهذه الفئة الهشة لتحسين أوضاعها المعيشية و الصحية و التعليمية.

خلاصة الفصل الثاني:

إن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية، و هذا بعد معرفة و تحديد حالته التي تكون إما فائض أم عجز.

و بعد تحليل كل من الواردات و الصادرات الجزائرية سوء مع الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الإفريقي، و جدنا أن الواردات تربط الجزائر بالخارج عن طريق الاستيراد للحاجات، و المستلزمات التي لم تستطيع تلبيتها أو تغطيتها على المستوى الدولي، و تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتبط الصادرات و الاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته بالأسواق الخارجية، و الصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج و إنشاء صناعات جديدة.

فمن خلال تحليل التركيبة السلعية للواردات نجد أن المواد الأكثر استيرادا من حيث الأهمية هي التجهيزات الصناعية، المواد النصف مصنعة، أما من خلال تحليل البنية الجغرافية للصادرات نجد إيطاليا هي أهم زبون للجزائر و فرنسا هي أهم شريك في الواردات في الاتحاد الأوروبي و تونس ودول الساحل الإفريقي بالنسبة للاتحاد الإفريقي و لو بنسبة ضئيلة ،.

فمن خلال هذا التحليل وجدنا أن الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة كان بين العجز و الفائض و يتأثر بالأحداث العالمية و الداخلية و الصحية.

إلا أن مستقبل العلاقات الجزائرية الأوروبية و الإفريقية مرهون بالتحديات التي يجب على الجزائر القيام بها، و خاصة الشراكة مع الاتحاد الإفريقي، التي سوف تكون بحلول سنة 2063 .

خاتمة

إن العالم اليوم تحكمه معدلات القوة و منطقها، و الاعتماد الدولي المتبادل، و لجوء الدول للتكتل لحماية مصالحها، هو ما يجعل إعادة بعث مسار التكامل الاقتصادي سواء الأوروبي أو الإفريقي، باعتباره المخرج الأمثل الأنقاض الجزائر، من الضعف الى القوة ومن التبعية الى تحقيق القوة الذاتية، ومن التنافس الى التكامل لبناء اقتصاد موحد لمواجهة هذه التحديات

وحين ننظر إلى اتجاهات التبادل الدولي في الآونة الأخيرة نجد أن الدولة الجزائرية تسعى جاهدة إلى تحين قوتها ومركزها في ميدان التبادل الدولي، خاصة مع ظهور الوحدة الإفريقية. إن تنويع بنية الاقتصاد لبناء اقتصاد تصديري صامد أمام أي خلل يصيب سير التبادل الدولي يعد حافز للنمو الاقتصادي الذي يستند على التصدير، بما أن الجزائر نموذج من الدول العالم الثالث فمن اجل الاندماج في الاقتصاد العالمي تسعى إلى تقوية موقعها في التجارة الخارجية في ضل نظام تجاري دولي يدعو إلى تحرير التجارة، لذا عملت الجزائر جاهدة إلى ترقية وتأهيل منتجاتها التصديرية لمنافسة السلع العالمية.

و في ضوء ذلك يمكننا القول ان البدئ في تنفيذ منطقة تجارة حرة افريقية هو دليل على ان الدول الافريقية قد توصلت أخيرا إلى اتخاذ القرار المطلوب.

- **اختبار الفرضيات:**

بالنسبة للفرضية الأولى: والتي تفترض أن هناك تنويع في الإنتاج وزيادة المبادلات والنهوض بالاقتصاد الوطني، من أهم دوافع الجزائر لإقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي، لم يتم اثبات ذلك في دراستنا، حيث نلاحظ عجز في الميزان التجاري الجزائري منذ توقيع اتفاقية الشراكة، و هذا نتيجة التفكيك الجمركي دون الزيادة في الصادرات الجزائرية ، خاصة مع استثناء المنتجات الزراعية و الصيد البحري من التبادل، و بتالي فإن الجزائر لم تحقق ما كانت تصبو إليه من هذه الشراكة.

الفرضية الثانية: والتي تفترض أن البحث عن أسواق قريبة وبتكلفة أقل، والقضاء على التبعية الأوروبية، من أهم دوافع الجزائر إلى إقامة شراكة مع الاتحاد الإفريقي، دراستنا أثبتت صحة هذه الفرضية و لكن على المدى البعيد، و بالقيام بعدة تحديات لكي يتم تحقيق هذه الأهداف.

خاتمة

-**بالنسبة للفرضية الثالثة:** والتي تفرض تسجيل عجز في الميزان التجاري مع الاتحاد الاوروبي، دراستنا أثبتت ذلك حيث ظل رصيد ميزان التجاري مع الاتحاد الاوروبي عاجزا وهذا طيلة فترة الدراسة 2005-2019.

-**بالنسبة للفرضية الرابعة:** والتي تفرض تسجيل فائض في الميزان التجاري مع الاتحاد الافريقي، دراستنا أثبتت عكس ذلك، حيث ظل رصيد ميزان التجاري مع الاتحاد الافريقي عاجزا، وهذا طيلة فترة الدراسة 2005-2019.

- **الفرضية الخامسة:** تفترض إن قواعد المنشأ وإقصاء الموارد الزراعية، ورفع الحواجز الجمركية من بين أهم المشاكل التي تواجهها الجزائر في شراكتها مع لاتحاد الأوروبي من جهة، ومع الاتحاد الإفريقي من جهة أخرى، و هذا ما أثبتته ورقتنا البحثية هذه، لان الجزائر لها ميزة تنافسية في مجال الزراعة و الصيد البحري، لذا يجب على الجزائر إعادة النظر في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي أو مع الاتحاد الإفريقي فيما يخص التبادل الزراعي و الصيد البحري من جهة، و تطوير منتجاتها بالاستعمال التكنولوجيا المتطورة من جهة أخرى.

من هذا المنطلق حاولنا معرفة تجليات هذه العلاقة بين الطرفين و قد توصلنا إلى النتائج التالية:

- الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي لم تكن خيار استراتيجيا، و إنما رد فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، و مسايرة النمط التجاري الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات.

- إن اتفاق الشراكة يكرس فعلا التبعية التجارية للاتحاد الأوروبي، حيث قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ كانت الجزائر سوقا للسلع و المنتوجات الأوروبية بنسبة تتجاوز 50% من واردات الجزائر.

- و بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ تواصل هذا النهج في إبقاء الجزائر مجرد سوق استهلاكي، و بالتالي فعملية تمديد الفترة الانتقالية لتأهيل المؤسسات الجزائرية، أمر أكثر من ضروري، ربما يجعل الطرف الأوروبي يعيد حساباته بهذا الخصوص.

- كما أن الجزائر تسعى جاهدة لإقناع الطرف الأوروبي بضرورة الاستثمار في الجزائر، وذلك من خلال تحين مناخ الاستثمار، و إعادة النظر في القطاع الزراعي و الصيد البحري من جهة و قواعد المنشأ من جهة اخرى.

خاتمة

-إن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الإفريقي، تمثل فرصة تاريخية لبلدان القارة الإفريقية من اجل الخروج من الاقتصاد المتردي، حيث تمثل أحد المشروعات لرؤية طويلة المدى للاتحاد الإفريقي ،الهادف إلى جعل القارة السمراء متكاملة ومزدهرة وآمنة ،كما أن تجسدها سوف يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

- إن الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الافريقي مازالت في بداية تنفيذها، و هي الخيار الثاني للمبادلات التجارية الجزائرية ، إذا ما تم استغلالها.

- الا ان تحقيق تللك الفرص و المزايا شكليا فقط دون اتخاذ المزيد من الإجراءات الواقعية لا تصل الى المطلوب.

- إن هذه الاتفاقية مبنية على خطة عمل لتعزيز التجارة البينية الإفريقية لمعالجة القيود، وتشمل السياسة التجارية ،القدرة الإنتاجية ،البنية التحتية، التمويل التجاري، تكامل أسواقها، حرية انتقال الأشخاص و نقل الخبرات، لن تفيد في شيء بدون النية الصادقة و الإدارة القوية من الدول الافريقية لن تجسد هذه الاتفاقية.

***الاقتراحات:**

بناءا على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة يمكننا عرض جملة من التوصيات و الاقتراحات.

- العمل على إعادة تقييم الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على المدى القصير و المتوسط من خلال، تشجيع المؤسسات الناشئة.

- تثمين اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الاستفادة من الاستثمارات الأوروبية و الشراكة بين المؤسسات لرفع المستوى الإنتاجي.

- بذل مجهودات مضاعفة لتحسين ظروف تجسيد الشراكة مع الاتحاد الإفريقي ،على ارض الواقع.

- إعادة هيكلة و تنظيم القطاع الاقتصادي و التجاري للجزائر بما ينسجم مع الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية.

-ترشيد الإنفاق العام وتخفيض فاتورة الواردات.

خاتمة

***أفاق البحث:**

حاولنا من خلال هذا البحث توضيح اثر الشراكة الأوروبية و كذا الافريقية على الميزان التجاري الجزائري لفترة من الزمن، إلا أنه تبقى بعض النقاط لم نتطرق اليها يمكن ان تعالج في بحوث جديدة تفتح أفاق البحث العلمي، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون دراسات مستقبلية:

– دراسة استشرافية للشراكة الجزائرية الإفريقية في اطار الوحدة الافريقية.

– مستقبل الشراكة الجزائرية الأوروبية في ظل انضمام الجزائر الى الوحدة الافريقية.

قائمة المراجع- الكتب العربية: -

فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورو متوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن . طبعة 01 . 2014.

- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية . الجزائر ،1993.
- ناصيف حتي، العرب والأفارقة في عالم متغير في: العرب وافريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية (ط2) بيروت، لبنان . 1987.

1- المقالات:

- مراد حجاج، العلاقات الجزائري الأوروبية من اتفاقيات التعاون المشروط إلى اتفاقيات الشراكة الموسعة: الواقع واستشراف المستقبل، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة محمد بوقرة / بومرداس ،المجلد09 . العدد16. 2020.
- صالح فلاحي، الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو جزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول:آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعة سطيف . 13 .14 نوفمبر 2006.
- والي نادية، الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، المجلة النقدية، المجلد 08 / العدد 02 / جامعة أكلي محند أولحاج البويرة / 2013.
- ليليا بن منصور، الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 05 / العدد 02 /جامعة خنشلة . 2014.
- محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية الاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية . العدد 04 / 2016.
- عباد عبد الحميد، الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف/ العدد01 / 2004.

- سهيلة مصطفى، الاطار القانوني لتنظيم الاستثمار ضمن اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 8 العدد02 / 2021.
- زينب ياقوت، دور الاعلام الجزائري في السياسة الخارجية: العلاقة الجزائرية الافريقية نموذجا . المجلة الجزائرية والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12 / العدد 02 / 2021.
- وهيبة دالع، السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا(1999 . 2016)، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 03 / العدد 07 / 2015.
- حمزة غربي / عصام خالدي، الاستثمار والشراكة الجزائرية الافريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09 / العدد 05 / جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- أحمد حيدوسي، دراسة استشرافية لمستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الافريقية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10 / العدد 01 / 2021.
- دلال عرامة، لطرش ذهبية، دور منطقة التجارة الحرة الافريقية في تعزيز اندماجها في سلاسل قيمة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 21 / العدد01.
- وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة / المجلد 13 / العدد03 / 2020.
- لزهاري زواويد / يمينة مفاتيح، المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا "نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، جامعة غرداية، جامعة قاصدي مرباح، المجلد09 / العدد05 / 2020.

2- كتب اللغة الأجنبية

- Souhila Mostefa - Minimizing non-tariff barriers to rules of origin as a mechanism for activating the African Free Trade Area - Journal of Economic Growth and Entrepreneurship - Vol.05 No.01 - 2022 -

ثالثا: الرسائل العلمية الجامعية

- إبراهيم بوجلخة k دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية . رسالة ماجيستير. تخصص اقتصاد دولي . جامعة محمد خيضر بسكرة/2013/2012.
- نذير بطاطاش k التعاون الأوروبي، الافريقي بين الشراكة والتبعية:الجزائر نموذجا، رسالة ماجستير في القانون تخصص قانون تعاون دولي، المركز الجامعي اكلي محند ولحاج / البويرة 2010.
- شواشي فاطمة، دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية ،أطروحة مقدمة ضمن الحصول على شهادة دكتورة في قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة مستغانم / 2018/2017.
- بوزكري جمال ،الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري ،رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية / جامعة وهران / 2013.
- جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية والأورو متوسطية، أطروحة مقدمة ضمن الحصول على شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة / 2006\2005.
- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة ،أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجائر،2007.
- هويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر / بسكرة / 2013/2012.
- مروش يوسف، اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3 / 2012.

رابعا: مواقع الأنترنت

- حكيم نجم الدين، اتفاقية التجارة الحرة الافريقية: أي فرص لمشاكل للقارة؟ ورقات تحليلية، الموقع الرسمي للجزيرة 2021.

❖ مشروع أنبوب الغاز الجزائري النيجيري سيكتمل في 2018 / مقال منشور بجريدة الخبر الجزائرية بتاريخ 2014/01/31 . تم استرجاعه والإطلاع عليه في 2018/11/15 المتاح على الرابط التالي:https://www.elkhabar.com/press/article/22173

❖ حمزة محصول، مشاريع شراكة بين الجزائر ونيجيريا لتغيير وجه الساحل وغرب إفريقيا . مقال منشور بجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ: 2018/11/16 . متاح على الرابط التالي: https://www.djazairess.com/echchaab/127476

خاتمة

الملخص:

تناول هذا البحث دراسة تحليلية و تقييمية لاطار المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية، الذي وقعت عليه الجزائر في 22 افريل 2005 و دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، و الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الافريقي الذي وقعت عليه سنة 2020 و دخل حيز التنفيذ سنة 2021.

حيث شمل الجانب النظري العلاقات الجزائرية الأوروبية و العلاقات الجزائرية الافريقية، بداية من الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين الى غاية الوصول الى امضاء اتفاقية الشراكة بينهما.

كما تم عرض مفصل لاتفاق الشراكة الأورو–جزائرية، و كذا الشراكة الجزائرية الافريقية الذي اصبحا يشكلان الاطار الذي ينظم العلاقات الثنائية بين الطرفين ،كما حددته المحاور الكبرى لتعاون بين الطرفين في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، و الثقافي، كما يركز في جانبه الاقتصادي الى إقامة منطقة التبدل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي من جه و بين الجزائر و الاتحاد الافريقي من جهة أخرى.

اما الجانب التطبيقي لهذا البحث فتناول دراسة تحليلية وتقييمية لأثر المبادلات التجارية الجزائرية الاوروبية من جهة و المبادلات التجارية الجزائرية الافريقية من جهة أخرى على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005–2019، وهذا عن طريق تحليل مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالميزان التجاري الجزائري، و المتمثلة في تحليل تطور الواردات و الصادرات و رصيد الميزان التجاري الجزائري بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، وتحليل تطور الواردات و الصادرات و رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الافريقي، و خلصت الدراسة الى اهم المشاكل و التحديات التي تواجه الميزان التجاري الجزائري في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة و الاتحاد الإفريقي من جهة أخرى.

Summary:

This research dealt with an analytical and evaluative study of the framework of Algerian trade exchanges with the European Union in light of the Euro-Algerian Partnership Agreement, which Algeria signed on April 22, 2005 and entered into force on September 1, 2005, and the Algerian partnership with the African Union, which was signed in 2020 and entered into force in 2021.

Where the theoretical side included the Algerian-European relations and the Algerian-African relations, starting from the agreements concluded between the two parties until reaching the signing of the partnership agreement between them.

A detailed presentation was also made of the Euro-Algerian Partnership Agreement, as well as the Algerian-African Partnership, which has become the framework regulating bilateral relations between the two parties, as defined by the major axes of cooperation between the two parties in the political, economic, social and cultural fields. Establishing a free trade zone between Algeria and the European Union on one side, and between Algeria and the African Union on the other.

As for the practical side of this research, it dealt with an analytical and evaluative study of the impact of the Algerian-European trade exchanges on the one hand and the Algerian-African trade exchanges on the other hand on the Algerian trade balance during the period 2005-2019, and this is by analyzing a set of variables related to the Algerian trade balance, represented in the analysis The development of imports and exports and the balance of the Algerian trade balance between Algeria and the European Union, and an analysis of the development of imports and exports and the balance of the Algerian trade balance with the African Union, and the study concluded with the most important problems and challenges facing the Algerian trade balance in light of the

partnership with the European Union on the one hand. The African Union, on the other hand.